

شروط الملك وحقوق المقاومة

جاء اعتقال المناضل ابو داود وستة عشر من رفاقه أثناء استعداداتهم للقيام بواجباتهم الوطنية ليلسط الضوء على اوضاع المعتقلين السياسيين في الاردن وعلى مدى استعداد النظام الاردني لضرب القوى الوطنية التحررية من أجل ارضاء اسباده الامبرياليين والصهاينة . كما جاء قرار الملك ، القاضي باعدام المناضل ابو داود ورفاقه ليلسط ايضا مزيدا من الاضواء على حجم شجب وادانة القوى الوطنية والديمقراطية العربية للاحكام الاجرامية الصادرة عن هذا النظام . وقد فاقمت حملات التضامن مع المعتقلين السياسيين وحملات شجب وادانة الاحكام الاجرامية ، التي يعترف النظام المعادي للشعب والوطن في عمان تنفيذها ، حدود تصور هذا النظام الى درجة لم يعد فيها ملك الاردن يجد من يقف الى جانبه في حال تنفيذ احكام الاعدام بالمناضلين الوطنيين الفلسطينيين ، علما بان الملك قد اختار وقتا لتنفيذ الاحكام الاجرامية ظن انه يستطيع فيه ان يضمن صمت العديد من القوى .

وامام تعاضم حملات التضامن مع المعتقلين السياسيين في الاردن كان على الملك ان يجد مخرجا من المازق الذي وقع فيه نظامه . وقد اغتتم الملك رسالة أمير دولة الكويت لا من أجل إيجاد مخرج من العزلة القاتلة فحسب ، بل ومن أجل ابتزاز موقف سياسي من تلك القوى ، التي يعتقد انه قادر على مساومتها مقابل تراجعها عن الاحكام الفاشية الصادرة بحق المناضلين الوطنيين . ووضع الملك لذلك شرطين هما : اولاً وضع حد نهائي وفوري والى الابد لما اسماء بعمل تامري او عمل تخريبي مادي او اعلامي ضد النظام المعادي للشعب والوطن في عمان . ثانياً ان تمارس الانظمة العربية سياسة تشبيه بسياسته تجاه المقاومة الوطنية الفلسطينية .

وغني عن البيان ان شروط النظام الاردني هذه لا تتعدى كونها شروطا تعجيزية هذا بالإضافة الى تناقضها التام مع كل عمل وكل موقف وطني .

الورقة الاخيرة لحكم النيميري العسكري

كان الحكم السوداني العسكري الفاشي الذي انتهى - بعد ضرب الحزب الشيوعي - في احضان الامبريالية الاميركية ، كان ينتظر عملية مثل عملية ايلول الاسود في الخرطوم ليكشف ورقته الاخيرة في عدائه للقوى الوطنية العربية . فمنذ ان اقترف حكم النيميري جريمة اغتيال المناضلين الديموقراطيين في السودان وهو يتدرج في ارتباطاته بالمعسكر الامبريالي العالمي وبالرجعية العربية . ويتخلص بالتدريج من كل القوى التي لا يمكن ان توافق على ارتثائه الكامل والسريع باحضان الامبريالية وان وافقت - بالبداهة - على ضرب الحزب الشيوعي السوداني . وهكذا ابتعد حكم النيميري - بحكم موقعه الجديد ومصالحه ضد الحركة الوطنية والديموقراطية - ابتعد حتى عن «ناصريته» القديسة وعن «شركائه» في الاتحاد ، وبدأ يتجه اكثر فأكثر نحو جيرانه الافريقيين المروغين بارتباطاتهم الاميركية وعلى رأسهم امبراطور الحبشة هيلاسيلاسي الذي كان اكثر ما يقلقه من وضع جاره «السودان» - حتى «اثناء الحكومات اليمينية» التي لم تكن تجرؤ سابقا على اتخاذ الموقف الذي يتخذه الآن النيميري - هو ان تكون قواعد خلفية لثورة ارتريا التحررية .

ولكن حكم النيميري فعل ما لم تستطع القوى الرجعية السودانية السابقة ان تفعله ، فصفي قواعد الثورة الارتيرية وعقد صفقة مع الحبشة على حسابها ، وطردها من ارضه ، بل وشدد الحصار عليها ، وناب عن امبراطور الحبشة بمهمة قمعها وملاحقة مناضليها .

وفي هذه الفترة فتح ابواب السودان على مصراعها للاستثمارات الاجنبية ، وخاصة الاميركية والبريطانية والالمانية الغربية ، وعماد الرأسماليون السودانيون والسماسة الكومبرادوريون الى المشاريع الحرة

فقبول هذه الشروط يعني عمليا ان تراجع جميع الانظمة العربية عن مواقفها وتعهداتها ، التي قطعتها على نفسها في اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان ، والتي تنص صراحة على حق المقاومة الفلسطينية المشروع والمقدس في التواجد على الارض الاردنية . اما المقاومة الفلسطينية فهي لا تنظر الى هذه الشروط باستهجان وازدراء فحسب بل انها ترفضها رفضا مطلقا ، لان مجرد التفكير بها يعني ببساطة :

● ان المقاومة الفلسطينية مستعدة للمساومة على كفاح ونضالات المقاومين الوطنيين ، الامر الذي يتنافى ومبررات وجودها . فالثورة قد جربت النظام الاردني طويلا وخاضت معارك مريرة من أجل البقاء على تواجدها المشروع .

● ان المقاومة مستعدة للمساومة على حقها الوطني المشروع والمقدس بالتواجد والعمل على الارض التي يحيى عليها شعبها ، الامر الذي يتنافى مع حقها المقدس وغير المتنازع عليه في تمثيل الشعب الفلسطيني بجميع طبقاته وفتاته الاجتماعية الوطنية . ان الموقف الاصدق تعبيراً عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وثورته المسلحة هو بمواصلة النضال وتصعيده ضد نظام الاحكام المرفعية ، الذي يصدر احكامه الاجرامية ضد المناضلين الوطنيين الفلسطينيين من جهة ويتعهد في نفس الوقت بالموافقة على بقاء قوى الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة والضفة الغربية ، من جهة اخرى !

ومن هنا ، فان واجب جميع الوطنيين الفلسطينيين هو التضامن الكامل والتوجه الجدي لبناء الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة وبناء الجبهة الوطنية الفلسطينية - الاردنية من أجل تصعيد النضال ضد نظام الاحكام المرفعية في عمان ومن أجل اسقاط هذا النظام وبناء نظام وطني ديمقراطي يخدم معركة التحرير ويشارك في قيادتها نحو النصر . كما ان واجب جميع الوطنيين العرب تعرية وفضح شروط الملك وشحن حملة تضامن شاملة من أجل الافراج عن جميع المعتقلين في معسكرات الاعتقال الجماعي الهاشمية .

والاستثمارات الضخمة ارتباطا بالراسمال الاميركي والغربي . . . وهج النيميري ايضا ابواب السودان للاستثمارات العربية الآتية من السعودية ومختلف دويلات وامارات الخليج ، وزادت علاقته وثوقا باعنى القلاع الرجعية العربية وعلى رأسها السعودية حتى اصبح يناقشها في الارتباط بالمصالح الاميركية وبالمواقف الرجعية .

وكما باع ثوار ارتريا من أجل صفقة مع امبراطور الحبشة الذي اصبح يزوره في كل مناسبة ، كذلك انتظر فرصة او مناسبة لبيع الثورة الفلسطينية للحكم الاردني وللولايات المتحدة الاميركية .

لقد حاول حكم النيميري ان يظهر ان موقفه من الثورة الفلسطينية ما هو الا «رد فعل عنيف» على عملية الخرطوم الاخيرة ، كما ان اهرام هيكل حاولت ان تظهر المسألة على هذه الصورة وتطالب «شريكها السابق» بالتخفيف من ردود فعله ، الا ان جذور الموقف الذي اتخذته النيميري تعود الى ابعد من عملية الخرطوم ، تعود الى المسافة التي قطعها في الارتباط بالمصالح الاميركية ، وإلى طبيعة نظامه العسكري الفاشي المعادي للحركة الشعبية والعمالية والديموقراطية في السودان ، وإلى القوى الطبقية التي يستند اليها وتتشددها مصالحها وتتشدده - كحكم عسكري فاشي - للارتقاء باحضان الامبريالية العالمية .

لقد باع الحكم العسكري الفاشي في السودان كل طابع وطني لمواقفه من أجل ارضاء اسباده الجدد . . . واخذ يكشف أوراقه ورقة بعد ورقة ، ولم تبق الا «ورقة التوت» الاخيرة تجاه الثورة الفلسطينية ، وعندما حانت له الفرصة كشفها نهائيا وظهر عاريا على حقيقته . . . عداا لحركة التحرر الوطنية الفلسطينية لا يناهسه فيها الا الحكم الهاشمي الرجعي في الاردن !

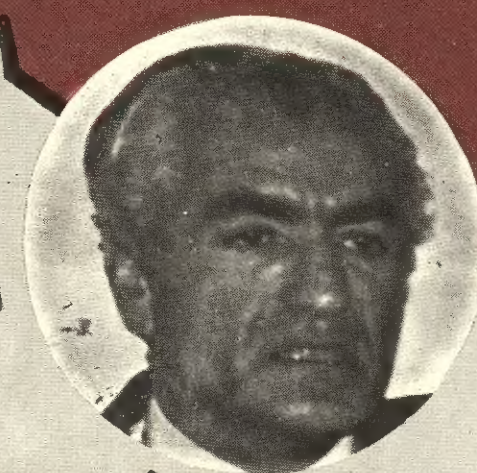
اشترك في هذا العدد :

- المغرب : جهازان جديدان للتجمع والارهاب باشراف السليمي والبصري .
- الأردن : ملاحم التكوين الطبقي الراهن .
- لبنان : التعديل الوزاري بين حاجات الجماهير ومصالح اطراف السلطة

الجبهة
الاشتراكية
السورية

بيروت - الاثنين 19-3-1973 - العدد 613 - السنة الثالثة عشرة - الشهر ٢٥ قرشاً لبنانياً - 613-19-3-1973 - AL-HOURRIAH -

إسرائيل في البحر الأحمر ودور الحراس الثلاثة للمصالح الأميركية



الخليج العربي

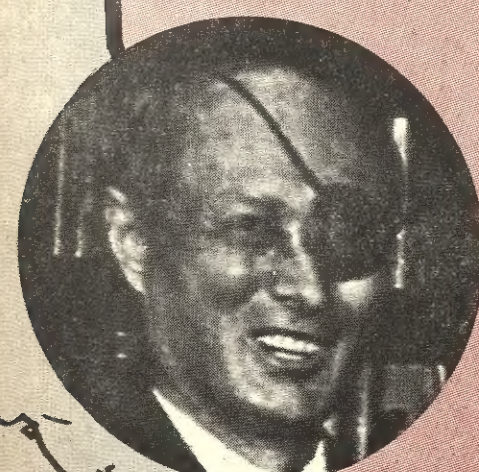
اتيران

البحر الأحمر
العربية



قواعد اميركية

اليمن الديموقراطية



البحر الأحمر

أسبوع الخليج العربي في بيروت

أذار هو الشهر العالي لنصرة نضال شعب عمان والخليج العربي . وبهذه المناسبة ، تقوم اتحادات طلاب الخليج العربي في لبنان بعدة نشاطات احتفالاً بالذكرى ودعمًا للنضال الوطني والثوري ضد الاحتكارات البترولية وعملائها المحليين . وفيما يلي برنامج الأسبوع .

السبت ٢٤ آذار - افتتاح الأسبوع

كلمة الافتتاح : النائب زاهر الخطيب ، رئيس اللجنة اللبنانية لدعم الثورة في اليمن

الديمقراطية وعمان والخليج . محاضرة عن اتفاقية المشاركة بين دول الخليج والبركات البترولية يلقيها النائب الكويتي القدي عبد الله النيباري .

كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية الساعسة السادسة

الأحد ٢٥ آذار - ندوة عن المرأة في الخليج العربي .

تشارك فيها مندوبون عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، وعمس الجمعيات النسائية في البحرين ونورا السيداني

رئيسة جمعية النهضة الاسرية في البيت . وذلك في النادي الثقافي العربي ، الساعة ٦

الاثنين ٢ آذار - محاضرة عن « ابعاد التجربة البرلمانية في الخليج العربي » .

يلقيها النائب القدي الكويتي . قاعة « وست هول » في الجامعة الاميركية - الساعة ٦

الثلاثاء ٢٧ آذار - محاضرة لندوب عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي

قاعة جمال عبد الناصر - الجامعة العربية - الساعة ٧

الاربعاء ٢٨ آذار - ندوة الحركة الطلابية في الخليج .

يشترك فيها مندوبون عن الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، واتحاد طلبة البحرين ، واللجنة التحضيرية لاتحاد طلبة عمان

قاعة جمال عبد الناصر - الجامعة العربية - الساعة ٧

الخميس ٢٩ آذار - ندوة عن الادب في الخليج .

يشترك فيها خالد سعود الزيد عن جمعية ادباء الكويت على خليفة عن اسرة الادباء والكتاب في البحرين احمد الزبيدي عن الادباء والكتاب في عمان .

قاعة « وست هول » الجامعة الاميركية - الساعة ٦

الجمعة ٣٠ آذار - محاضرة جبهة التحرير الوطني البحرانية

قاعة جمال عبد الناصر - الجامعة العربية - الساعة ٧

السبت ٣١ آذار - ليلة من فلكور الخليج الشعبي .

قاعة جمال عبد الناصر - الجامعة العربية - الساعة ٧

الطلبة الفاتويين :

١ - فؤاد سيادي ، ٢ - اسامه بوجي ،

٣ - عدلي المصري . كما قامت باعتقال ثلاثين مناضلا حتى الان

نورد منهم : علي الشراوي ، علي الشراوي ، عبدالاله محمد ، عبد الله صليبيخ ، عبد الحمم الشراوي محمد بو نفور ، عبد الجليل سعد ، جاسم

حداد ، مراد عبد الوهاب ، عبد الوهاب مراد . اننا في الوقت الذي نطالب بالانفراج عن اخواننا من المنطقة فوراً لا يمكننا ان نفصل الممارسات القبيحة ضد طلابنا في المغرب وجمهورية مصر العربية وفي جميع الساحات العربية .



اتحاد الامارات

اعتقال عدد من الضباط بعد اكتشاف حركة مسلحة في الجيش

الاتحاد الامارات العربية - رسالة خاصة اعقل (٣٧) ضابط وصابط صف وجندي يوم ٢٨-٢-١٩٧٣ من العاملين في قيادة قوة دفاع اتحاد الامارات ، في معسكر المراقب القريب من الشارقة . بنجمة التحضير للقيام بحركة مسلحة في اتحاد الامارات ، كما القى القبض على عدد كبير من ابناء ظفار المتواجدين في الامارات . وعرف من المعتقلين الاسماء التالية : الرئيس علي سعيد - قائد سرية مدرعات الملازم اول علي سالم الملازم اول مصبح خلفان الملازم اول فـارـع

قالت كوندرا لية طلبة عمان والخليج العربي في بيان لها ان السلطات في مسقط وابو ظبي شنت حملة من الاعتقالات الكثيرة التي شملت عددا كبيرا من الطلاب والعامل والموظفين ورجال الدين والنساء . وجاءت حملة الاعتقالات من البحرين لتكسر سلسلة المخطط الرامي لضرب القوى الوطنية في المنطقة بعد اشتداد النضال الجماهيري وخاصة في السلطنة . وبمسلسلة العمليات العسكرية والسياسية التي اريكت السلطات العميلة في المنطقة وجعلتها لا تميز بين الناس وتعامل الشعب على اساس (ان كل مواطن منهم حتى تثبت براءته)

واكدت الكوندرا لية ان القوى الوطنية عليها ان تتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن المناضلين من اجل تخلصهم من ايدي الجلايين والعلاء . وانه لا يمكن ان نزل هذه الحملة القمعية في عمان والبحرين عن العمليات المشينة للنظام الهاشمي ضد المناضلين الفلسطينيين والذين كان اخرهم اعتقال المناضل ابو داود ورفاقه والتصديق على اعدائهم .

ان هذا النظام بعد ان قتل خيرة ابناء الشعب الفلسطيني يتوجه اليوم بكل خيرات القمعية لقتل شعبنا في منطقة عمان والخليج العربي من اجل خلق (ايول جديد) في منطقنا . لكننا على ثقة ان جواهرنا ستكون في مستوى الرد الحاسم على المخططات الامبريالية وهي وجدنا الكتلة بهزيمة اعداء وطننا . لقد تلقى مجلس الكوندرا لية اسما بعض هؤلاء المعتقلين منهم من عمان :

اسرائيل في البحر الاحمر ودور الحراس الثلاثة للمصالح الاميركية

جيش اسرائيل هو خط الدفاع الاول للمصالح الاميركية .

السعودية طرحت " امن البحر الاحمر " من زاوية استراتيجية السلام الاميري .

احتلت ايران البحر العربي .. فتحسنّت علاقاتها مع الدول العربية !

لسيئاء وغيرها من الأراضي المحتلة ، فهي موجودة على ضفاف القناة ، كما هي موجودة على باب المندب . ومهما كان شكل الاحتلال الاسرائيلي ، مستترا بالثياب المدنية او علنيا ، فان اسرائيل تجد في القواطع الرجعي العربي جسرا لعبورها الى البحر العربي في البحر الاحمر ، وتجد في السياسة السلمية والاستسلامية العربية تشجيعا لمزيد من فرض هيمنتها وتوسيعها وتأمين مصالحها ومصالح امريكا معا . . .

عندما احتلت ايران الجزر العربية شاركت أجهزة الاعلام العربية الرسمية في « غضب الجماهير العربية » واستنكرت وصرخت ، ثم هذا كل شيء . . . وبعد فترة بدأت العلاقات مع ايران تعود الى احسن مما كانت عليه ، فقامت دولة الامارات علاقات دبلوماسية ، وتوسعت ايران في علاقاتها السياسية والعسكرية مع دول وسلطات الخليج العربي وعمان ، ونزل ٦٠٠ جندي ايراني لمساعدة السلطان قابوس ، وانهالت الاعلانات عن « ثورة الشاه البيضاء » في « الاهرام » وغيرها من الصحف المصرية ، وتضامنت ليبيا مع السلطان قابوس الذي نال الدعم العسكري من الولايات المتحدة ، فان امريكا ترى في اسرائيل ضمانتها الاولى والرئيسية .

لا نسترد جزرنا من ايران بالقوة ؟

تاتي - الان - الصرخة الجديدة بعد اكتشاف ان اسرائيل احتلت جزرا عربية في البحر الاحمر ، وتصرخ « الاهرام » وتنادي الجامعة العربية وتطالب باستراتيجية عربية موحدة لمحاربة الخطر . . . تنادي السعودية التي على ارضها نفسها توجد قواعد اميركية - (وهل تختلف القواعد الاميركية عن القواعد الاسرائيلية ؟) تنادي السعودية وغيرها الى الوقوف معا في وجه الخطر ؟ .

صرخة اخرى من صرخات الانظمة العربية المستسلمة - وهي على كل حال - لن تستمر طويلا . . . انبعضها ستعاود الانظمة المعنية صحتها وتواطؤها ومسيرتها السلمية من اجل ان تنقذ نفسها لا ان تنقذ الاراضي العربية المحتلة او التي تحتل !

٣ - ان اسرائيل قوية وقادرة على فرض هذا الاستسلام دون تحويله الى « نزاع عالمي » .

٤ - ان اسرائيل القوية هذه هي في الحقيقة ضمانا للمحافظة على المصالح الاميركية في المنطقة . (وكما جاء في الصحيفة الاسرائيلية : ان الجيش الاسرائيلي بقوته المطلقة والنسبية ، هو خط الدفاع الاول عن المصالح الاميركية) .

٥ - ان اسرائيل هي الضمانة الوحيدة للمحافظة على الانظمة الموالية لامريكا . . . (عبرت الصحيفة الاسرائيلية عن ذلك بالقول : اننا قلنا على مسمع من الاميركيين اننا ايضا الضمانة الوحيدة للمحافظة على الانظمة الاسلامية الموالية لهم في المنطقة . ومهما يبدو هذا الامر غريبا ، فان اسرائيل في نهاية الامر هي التي تحمي نظام الاردن الموالي للغرب كما ثبت نظريا وعمليا في اليوم الذي دخل فيه السوريون الاردن بالقوة !!

٦ - وأخيرا فان مصالح اسرائيل مدموجة فعلا بمصالح الاميركيين بالمنطقة .

وعلى اساس ذلك كله انتهت مباحثات التسوية السلمية الى مازقها الدائم من جديد : الاستسلام الكامل امام شروط اسرائيل ! ومهما كان حجم التنازلات العربية ، فان امريكا ترى في اسرائيل ضمانتها الاولى والرئيسية .

وساق في الخليج العربي وفي منطقة الجزيرة العربية من مضيق هرمز الى باب المندب ، هذه الاحداث تجري في سياق محدد : تأمين المصالح الاميركية النفطية عبر « أدوات محلية » هي ايران والسعودية واسرائيل . . . وهذا هو « الوجه الآخر » للسلام الاميري الاسرائيلي .

وهكذا قامت ايران بدورها ، فاحتلت الجزر العربية وانزلت (قوات ايرانية) في ساحل عمان لمساعدة السلطان قابوس . . . واصبحت ايران بتسلحها القوي وبصفقات الاسلحة الضخمة التي عقدتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا القوة الضاربة الرئيسية في المنطقة ، للسيطرة على مواصلاتها وعلى مضائقها ، ولغرض الهيمنة الكاملة من خلال القوة العسكرية التي تملكها .

وقامت السعودية - ايضا - بدورها في محاصرة اليمن الديموقراطية وضرب الحركة الوطنية في الجزيرة والخليج ولم تزل في السعودية عدة قواعد اميركية . . .

اما اسرائيل التي تلعب « الدور الاول » ، فانها لم تخف دورها أثناء المباحثات الاخيرة بشأن التسوية السلمية التي دارت في واشنطن . . .

فاسرائيل ، كما كتبت بعض الصحف الاسرائيلية نفسها ، أكدت دورها امام امريكا على الشكل التالي :

١ - لن تتورط امريكا مباشرة في الدفاع عن مصالحها في المنطقة ، لان اسرائيل موجودة .

٢ - على امريكا ان تقدم لاسرائيل « المعدات العسكرية » فقط ، وهي قادرة على فرض « الاستسلام » .

مسقط : معونة من حكومة الاردن لسلطنة قابوس

قررت الحكومة الاردنية منح معونة لسلطنة عمان لاعادة تنظيم الادارة والخدمات الفنية في مجال الطيران المدني ، وقد قرر مجلس الوزراء ابلاغ عبد الرزاق بونس رئيس هيئة المواثبات

السلكية والاسلكية والطيران المدني الى مسقط حيث يدرس مع ادارة الطيران المدني في سلطنة عمان حالة الخدمات الفنية والادارية فيها ، وستحدد الحكومة الاردنية طبيعة المعونة التي تقدمها لعمان على ضوء التقرير الذي يقدمه لها عبد الرزاق بونس .

سلطات الاحتلال تسرق وثائق مهمة تتعلق بملكية الأراضي في الأغوار

تجوز سكان مدينة نابلس والفلاحون في المنطقة بغير كانت سلطات الاحتلال قد اشاعته في مطلع آذار الحالي عن اخفاء وثائق هامة تتعلق بملكية اراضي زراعية في الاغوار ، تعتبر من اخصب المناطق ، التي يعتمد عليها فلاحو منطقة نابلس في سد احتياجاتهم المعيشية في ظل الافتقار المتزايد ، الذي يتعرض له السكان نتيجة لسياسة المحتلين ، هذه السياسة القائمة على الحاق القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية باحتياجات السوق الرأسمالية الاسرائيلية . وينقل الامر بملكية عشرات الافداف من الدونومات المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي في نابلس .

وعبر انتشار الخبر تداعى الفلاحون في المنطقة حيث عقدوا اجتماعات عدة متواصلة في دار البلدية وفي مقر الفرقة التجارية في المدينة ، وارسلوا على الفور مذكرات احتجاج الى سلطات الاحتلال تطالب بالتحقيق الفوري في هذا الامر وبإعادة الوثائق المسروقة . وهذر الفلاحون سلطات الاحتلال من النتائج المترتبة على هذا العدوان البالغ الخطافة على مصادر ارزاق مئات العوائل من المزارعين . وجدير

في الساعة الثامنة صباحا قام ثوارنا بهجوم على هذه المواقع بواسطة مدافع الهاون ومن عدة جهات ، واستمر الهجوم لمدة نصف ساعة هذا وقد شلت قدرة العدو على الرد على نيراننا لضربنا المباشرة ، وتم تدمير ثلاثة مواقع تدميرا كاملا . وفي العاشرة من صباح نفس اليوم واصلت قواتنا قصفا على نفس المواقع واستمر لمدة ساعة ونيراننا تدمر مواقع العدو ثم على اثره تدمر ستة مواقع وشهد العدو وهو ينقل اصابته من افراده . وفي العاشرة الا ربعا كانت مجموعة اخرى من قواتنا تقصف نفس المواقع بواسطة مدافع الهاون ولعدة ساعة وربع ونتج عن ذلك تدمير اربعة مواقع للعدو ، وفي ظهر نفس اليوم واصل ثوارنا قصفهم ولعدة نصف ساعة . من جانبنا لم تحدث اية خسائر خلال هذه الهجمات .

المس :

في المسر قام ثوارنا المعاملون في وحدة الشهيد بن غونه في الساعة الرابعة مساء ٣- بهجوم شامل وعنيف على مركز العدو في معتبراني اطلق عليه اسم الشهيد سالم احمد انصحيث ولقد اشتركت في هذا الهجوم مختلف اسلحة ثوارنا الابطال ومن كل الجهات ، واستمر الاشتباك مع قوات العدو لمدة ساعة استطاعت قواتنا اسكات رشاشاته ولقد تكبد العدو خسائر بلغت ثمانية من افراده ما بين قتل وجرح . اما قواتنا فقد عادت وهي تحمل ثلاثة شهداء على طريق الثورة وهم :

الشهيد البطلة : فاطمة احمد سعيد قطن .
الشهيد البطل : سهيل محاد مبارك .
الشهيد البطل : مسعود عبد الله خنثار .

الجبهة الشعبية الديمقراطية

برقيات الى الجبهة الديمقراطية بمناسبة ذكرى تأسيسها

التجمع الطلابي الديمقراطي الفلسطيني فرع دمشق

● اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
بمناسبة الذكرى الرابعة لولادة الجبهة تقدم لكم ولعموم مناضلي شعبنا احر تهانينا وتزيد من الانتصارات ضد الابريالية والصهيونية الرجعية والمعتدين الاسرائيليين .

ولنناضل معا على طريق بناء الجبهة الوطنية العربية لمواجهة المخططات الرجعية في المنطقة العربية .

● كونفدرالية طلبة عمان والخليج العربي
● اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

في الذكرى الرابعة لولادة الجبهة الديمقراطية نهنئكم ونهنر جهاهير شعبنا ونعاود شعبنا ورفاقنا الشهداء على الاستمرار قديا بنضالنا المستمر والدؤوب من اجل تحقيق الاهداف التي سقط رفاقنا على طريق تحقيقها وسنسي قديا على طريق الرفاق تيسير ابو سيف وخليع مجاج وربع واحد معتوق وابو الليل .

الى مزيد من الانتصارات ضد الاحتلال الصهيوني والرجعية الهاشمية والنصر للشعب المناضلة والى الامام .

البحرين

مذكرة مرفوعة من المجلس الاداري للاتحاد الوطني لطلبة البحرين

وجه الاتحاد الوطني لطلبة البحرين مذكرة جاء فيها :

« في نهاية شهر يناير ١٩٧٢ م ، رفع طلبة البحرين القانونيين الى وزارة التربية والتعليم مذكرة تتضمن عدة مطالب من اهمها :

حرة العمل النقابي ، وذلك بتشكيل فرع للاتحاد الوطني في الداخل ، وتطبيق نظام الدور الثاني بالنسبة لامتحانات الشهادة الثانوية ، وتحسين مستوى العناية الطبية ، وقد ردت وزارة التربية والتعليم على هذا بالرفض المطلق لطلبيهم الاول . ولم يجد وزير التربية حرجا من القول ان تحقيق ذلك هو من رابع المستحيلات . واعطى الوعود فقط بالنسبة لتحقيق المطالب القانونيين المعادلة .

البحرين

في المنطقة الغربية من اقليم ظفار شنعت قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية ثلاثة عشر هجوما على مراكز ومسكرات العدو في الاقليم الجنوبي من عمان (ظفار) شملت مواقعه شمال صريرت وبلغ مجسوع الهجمات خلال هذا الاسبوع تسع هجمات وشن ثوارنا هجوما عنيفا على مراكز العدو في معتبراني بالمر ، نتج عنه قتل وجرح ثمانية من افراده واستشهد ثلاثة من ثوارنا الابطال وشملت ايضا هذه الهجمات ممسكر العدو في خيصال بالمنطقة الشرقية ، فيما يلي تفصلا لهذه العمليات :

المنطقة الغربية :

في المنطقة الغربية من اقليم ظفار شنعت قوات جيش التحرير الشعبي العاملة في صريرت ، تسع هجمات ناجحة على مواقع العدو البريطاني ومرتزقته في شمال صريرت وقد استخدم مناضلونا في هجماتهم هذه مدافع الهاون المختلفة التي دكت مواقع العدو وتحصيناته وكبدته خسائر غلغة في الارواح والعتاد واشعلت النيران في مواقعه ومخيماته ، ولعل ابرز هذه الهجمات التي شنت يوم ٢٧ - ٢٨ م وسببت باسم الشهيد سالم احمد ابو شنب وهي كما يلي :

مشروع الاتحاد العمالي العام لتعديل مواد الصّرف الكيفي من قانون العمل

ضغط الجماهير فرض المفاوضات .. وضغطها كفيل بانجاحها



وامام ضغط هذه العوامل ، اخذ يكتشف لاعداد متزايدة من العمال ان الصرف الكيفي يطيح بطريقة شبه كاملة بحقوقهم في التنظيم النقابي . والصرف الكيفي يسمح لارباب العمل بالالتفاف على مكسب الضمان الصحي . والصرف الكيفي سيف مسلط على ايسر مطالبة او تحرك لزيادة الاجور وتحسين الاوضاع المعيشية ومقاومة تشديد وتيرة الاستغلال وتحسين شروط العمل .

منذ صدور قانون العمل عام ١٩٤٦ والطبقة العاملة تناضل من اجل الفاء الصرف الكيفي . ولقد تقدمت في السابق عدة مشاريع لتعديل المواد المتعلقة بالثبات في العمل ، كان اخرها المشروع الذي قدمه الاتحاد العمالي العام (انظره في مكان اخر من هذه المجلة) بتعديل المواد ١٣ و ٤٠ و ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بفترة التجربة والصرف من الخدمة والاجازات المرضية .

ان توقيت هذا المشروع ، والظرف الذي يأتي ضمنه ، ومضمون التعديلات المقترحة ، والوسائل الممتدة لفرضها - كلها امور تثير عددا من الملاحظات نتعرض لها فيما يلي :

لقد اظهرت النضالات العمالية الاخيرة بصورة واضحة وملبوسة امام اوسع الجماهير العمالية في المدينة والريف ، المكانة المركزية التي تحتلها مسألة الشباب في العمل بالنسبة للطبقة العاملة وسائر الكسبة والمستخدمين . فمواد قانون العمل التي تركز حق ارباب العمل شبه المطلق في الصرف الكيفي كانت ولا تزال تشكل سلاحا قاتلا لاختصاص الطبقة العاملة وابتلاع وافشال المكاسب القليلة التي قد تحققها الحركة العمالية عبر النضال والتضحيات . ولقد تضاعفت أهمية مسألة الثبات في العمل في الونة الاخيرة نتيجة عدة عوامل . اهمها :

— اتساع البطالة ، وبالتالي تزايد ضغط الايدي العاملة الرخيصة (المحلية او السورية والفلسطينية) على اليد العاملة المستخدمة حاليا .

— سهولة لجوء ارباب العمل للصرف الفردي والجبايعي بعدما باتت تعويضات نهاية الخدمة مودعة في صندوق الضمان الاجتماعي ، بحيث لم يعد ارباب العمل مضطرين الى اقتطاع مبالغ كبيرة من رؤوس اموالهم المستخدمة في الانتاج لدفع تعويضات العمال المصروفين .

— تزايد وطأة الازمة الاقتصادية على اوسع جماهير الشفيلة ، مما دفعها الى المزيد من التحرك والمطالبة .

المواد ١٣ و ٤٠ و ٥٠ كاهية في قانون العمل

المادة ١٣ :

يحق دوما لكل من الفريقين المتعاقدين ان يوقف بمشيئته مفعول عقد الاستخدام المقود لمدة غير معينة ، وعلى رب العمل في مثل هذه الحال ان يتقيد باحكام الفصل الخامس من هذا الباب .

اما الاجر فيتمتع عليه ان يخبر رب العمل بعزمه على انتهاء العقد قبل شهر واحد من هذا العزم اذا كان قد مضى على تنفيذ عقد الاستخدام مدة ثلاث سنوات فما دون وقيل شهرين اذا كان قد مضى اكثر من ذلك .

يتعرض الاجر الذي يخالف احكام الفقرة السابقة لتعويض يماثل اجرة شهر او شهرين حسب مقتضى الحال .

تدون هذه المخالفات في دفتر الاجر الخاص بالنصوص عليها في المادة التالية .

وراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ست سنوات الى عشر سنوات .

٤ - شهران ونصف الشهر براتب كامل وشهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من عشر سنوات وما فوق .

تخضع هذه الحدات الى ثلثها للاجراء الذين يشغلون لدى اصحاب المهن الحرة والحرف وصناعات المشغل والاشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٠ من قانون التجارة .

المادة ٥٠ :

اذا اصيب الاجر بعد نسخه العقد خلافا للاتصال مع رب عمل جديد وكان هذا الامر علما بالامر فانه يكون مسؤولا بوجه التكاثر عما يحكم به رب العمل الاول .

المادة ٤٠ :

١ - شهر براتب كامل .. شهرين ونصف بنصف راتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢ - شهر ونصف الشهر براتب كامل وشهر ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من اربع سنوات الى ست سنوات .

٣ - شهران براتب كامل وشهران بنصف راتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٥ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٦ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٧ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٨ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٩ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٠ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١١ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٢ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٣ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٤ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٥ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٦ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٧ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٨ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

١٩ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٠ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢١ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٢ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٣ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٤ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٥ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٦ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٧ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٨ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٢٩ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٠ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣١ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٢ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٣ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٤ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٥ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٦ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٧ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٨ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٣٩ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٠ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤١ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٢ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٣ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٤ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٥ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٦ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٧ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٨ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٤٩ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

٥٠ - شهران ونصف الشهر بنصف الراتب للاجر الذي قضى في الخدمة من ستين الى اربع سنوات .

نضالات الطبقة العاملة تفرض المفاوضات حول الصرف الكيفي

منذ أن كانت قضية الثبات في العمل قضية مطروحة بالحاح والحركة النقابية توليها مكانة ثانوية ضمن مطالبها . فالسلطة كانت ترفض المناقشة حول هذا الموضوع أصلا ، ورئيس الدولة الحالي امتنع عن البحث بالموضوع عندما زاره وفد الاتحاد العمالي العام في مطلع ولايته . وأرباب العمل متمسكون بحقهم المطلق في الصرف الكيفي - على قاعدة أن رب العمل هو الذي « يبيع » العامل حقه في العمل وهو الذي « يسحب » منه متى يشاء . وقد خضعت الحركة النقابية طويلا لهذا التهويل ولم تجرؤ مرة واحدة على طرحه بصورة جديّة . واحتفظت به كمجرد « رفغ عتب » أمام العمال ، لا ينصاح بتقنينهم وتبيع رغبتهم القوية في التخلص من سوط البطالة والجوع المسلط فوق رؤوسهم ففي معركة ٢٥ أيار ، كان مطلب إلغاء المادة ٥٠ من أول المطالب التي « وضعت على الرف » (بالإضافة إلى مطلب شمول العمال الزراعيين بقانون العمل والضمانات) عند عقد المساومة بين الاتحاد العمالي العام من جهة والدولة وأرباب العمل من جهة ثانية .

فقد تجددت المفاوضات بين الاتحاد العمالي العام ووزارة الشؤون . ما هو الجديد الذي طرأ على مواقف الأطراف المعنية الثلاثة - أرباب العمل ، الدولة ، الاتحاد العمالي العام - ليسمح بإعادة البحث في مسألة الصرف الكيفي بناء على مشروع جديد ؟

الجديد في الأمر هو زخم الحركة المطالبة في الأشهر القليلة الماضية واتساع قاعدتها وقاطع مطالبها عند المطالبة بإلغاء الصرف الكيفي ، وانتهاء هذه التحركات بالضبط بصرف أعداد واسعة من العمال (والمعلمين) ، والإحساس المتزايد لدى العمال بخطورة سلاح الصرف الكيفي الجماعي بيد أرباب العمل كوسيلة لكسر وحدة العمال وعزل قياداتهم والعناصر الواعية طبقيا في صفوفهم عبر تخيير مجبوع العمال بين البطالة والتشرد من جهة والسعودة إلى العمل في نفس الشروط السائدة فيه (التي لا تزال تشكل مستوى مقبولا بالمقارنة مع البطالة المستشرية) .



والجدير أيضا هو انتقال أرباب العمل إلى أسلوب جديد في مواجهة التحركات العمالية هو أسلوب إقفال المعامل والصرف الجماعي . وإذا بالسلطة نفسها - كرب عمل - تنسج - تنسج المتزايد لدى العمال بخطورة سلاح الصرف الكيفي الجماعي بيد أرباب العمل كوسيلة لكسر وحدة العمال وعزل قياداتهم والعناصر الواعية طبقيا في صفوفهم عبر تخيير مجبوع العمال بين البطالة والتشرد من جهة والسعودة إلى العمل في نفس الشروط السائدة فيه (التي لا تزال تشكل مستوى مقبولا بالمقارنة مع البطالة المستشرية) .



والجدير أيضا هو انتقال أرباب العمل إلى أسلوب جديد في مواجهة التحركات العمالية هو أسلوب إقفال المعامل والصرف الجماعي . وإذا بالسلطة نفسها - كرب عمل - تنسج - تنسج المتزايد لدى العمال بخطورة سلاح الصرف الكيفي الجماعي بيد أرباب العمل كوسيلة لكسر وحدة العمال وعزل قياداتهم والعناصر الواعية طبقيا في صفوفهم عبر تخيير مجبوع العمال بين البطالة والتشرد من جهة والسعودة إلى العمل في نفس الشروط السائدة فيه (التي لا تزال تشكل مستوى مقبولا بالمقارنة مع البطالة المستشرية) .

عمال معامل غندور بعد أن رفض تحويل الإضراب العام في ١٣ تشرين الماضي إلى إضراب من أجل انتزاع المطالب العمالية الأكثر إلحاحا ؟

الدولة « منسجمة » مع نفسها في موافقتها هذه الأمور . تطلق الرصاص على تحرك عمال معامل غندور ، فيسقط منهم شهدان . وتنحني أمام عاصفة الإضراب العام ، وتغطي إقفال المعامل والصرف الجماعي . ثم تتدخل ضاغطة على العمال المصروفين لكي يصدروا بيانات تتبرأ من الأحزاب اليسارية كشرط لاعادتهم للعمل ، ثم لا تلبث أن تكرر صرف ٥٨ عاملة وعامل من معامل غندور . وكما عند العمال كذلك عند المعلمين . إزاء إضراب ١٦٠٠ معلم رسمي ، تستخدم السلطة الأساليب « الفندورية » إياها بصرف ٣٠٩ معلمة ومعلم . وبعد اكتمال الإضراب ، تسعى لعزل العناصر الواعية والتقدمية بين المعلمين بأوامر أن لا عودة عن قرار الصرف إذا كانت بواسطة هذا الزعيم أو ذاك .

وهذا بالضبط ما تسعى إليه عبر المفاوضات الراهنة : بعد كسر موجة التحركات المطالبة والشعبية ، تراعي الدولة - اضطرازا - وضع القيادة البيئية للحركة النقابية لكي تستطيع امتصاص نفقة أوسع جماهير الشغيلة ومواصلة دورها كوسيط بين السلطة وأرباب العمل من جهة والطبقة العاملة من جهة ثانية . ولكن ضمن حدود لا تيسر التسليم المطلق بسلطات أرباب العمل .

إزاء اتساع النقمة العمالية ، تسعى الدولة للتفليس عن هذه النقمة بمكبس يأتي عن طريق القيادة النقابية المتخالفة إياها . وإزاء هذه النقمة نفسها ، تجد هذه القيادة النقابية نفسها مجدة - من أجل استمرار صلتها بالطبقة العاملة ونفيلها لها - على الخروج بمكبس ما يظهر على أنه انتصار عظيم - حقيقته . وبهذا المعنى بالذات ، نفهم ما قاله غريبال خوري ، في خطابه أمام مؤتمر العمال الزراعيين ، أن عام ١٩٧٢ سيكون عام « الفداء » للصرف الكيفي .

عندما كانت التحركات العمالية في أوجها ، رفض الاتحاد العمالي العام استخدام الإضراب العام لفرض إلغاء الصرف الكيفي وانتزاع

للمطرفين . - تصدر اللجنة الثلاثية وقراراتها في مهلة اقصاها شهرين .

المادة ٤ : ١ - يجري اختبار ممثلي أرباب العمل والعمال من قبل النقابة المعنية .

المادة ٧ : إذا خالف رب العمل أحكام المادة الرابعة من هذا القانون أو لم يخضع لقرار اللجنة الثلاثية يتعرض لعقوبة الحبس من ١٥ يوم إلى ثلاثة أشهر ولغرامة من ٥٠ إلى خمسة آلاف ليرة لبنانية .

المادة ٨ : علوة عن تعويض نهاية الخدمة والعقوبة في حق رب العمل . - يبقى للنقابة في كلتا الحالتين الحق باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حفاظا على حقوق الإجراء .

المادة ٩ : لا يجوز صرف الإجراء في الحالات التالية : أ - بسبب نشاطه النقابي عامة . ب - أحد أعضاء المجالس النقابية أو احد ممثلي النقابة أو الإجراء في المؤسسة حتى بعد مرور سنتين على تركه المسؤولية النقابية . ج - في أعقاب المطالبة لتحسين أوضاع الإجراء وشروط العمل .

المادة ١٠ : تعين بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية في كل محافظة لجنة ثلاثية للنظر في قرارات الصرف ويمكن تعيين أكثر من لجنة في المحافظة الواحدة وفقا للحاجة تتألف هذه اللجنة من ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ورئيسا ومن عضوين أحدهما مجاز في الحقوق رئيسا ومن عضوين أحدهما عن فئة أرباب العمل والآخر عن نقابة الإجراء المعنيين .

المادة ١١ : تكون قرارات اللجنة قطعية وملزمة

المادة الأولى : تعدل المادة ٤ من قانون

المعمل ، وتصبح كما يلي : المادة ٤ : ١ - يحق لكل عامل خاضع لأحكام قانون العمل ، التمتع بإجازة مرضية تحدد مدتها كما يلي :

١ - نصف شهر ، بإجر كامل ، ونصف شهر ، بنصف أجر ، للعامل الذي قضى في الخدمة مدة ثلاثة أشهر وأكثر حتى سنتين . ٢ - شهر ، بإجر كامل ، وشهر بنصف أجر للعامل الذي قضى في الخدمة أكثر من سنتين حتى أربع سنوات .

٣ - شهر ونصف ، بإجر كامل ، وشهر ونصف ، بنصف أجر ، للعامل الذي قضى في الخدمة أكثر من أربع سنوات حتى ست سنوات .

٤ - شهران بإجر كامل ، وشهران بنصف أجر ، للعامل الذي قضى في الخدمة أكثر من ست سنوات حتى عشر سنوات . ٥ - شهران ونصف الشهر ، بإجر كامل ، وشهران ونصف الشهر ، بنصف أجر ، للعامل الذي تفوق خدمته العشر سنوات .

ب - يحدد بمرسوم في مجلس الوزراء يصدر بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، فئات العمال الذين تستلزم طبيعة عملهم حصولهم على تقديرات المرض من صندوق الضمان الاجتماعي ، أو في حالة عدم تأييد هذه التقديرات من قبل هذا الصندوق قيام صندوق خاص ينشأ على مبدأ المصلحة المتبادلة لتأمين تقديرات المرض لهذه الفئات من العمال ويحدد المرسوم في هذه الحالة الأحكام اللازمة لإنشاء وإدارة وتمويل الصندوق المذكور وكيفية استفادة العمال المسؤولين بخمساته وغير ذلك من التفاصيل .

المادة الأولى : تعدل المادة ٤ من قانون

المطالب العمالية الملحة . ولكن ، عندما انكسر هذا التحرك وغرق في الدم ومجازر الصرف الجبابة ، تقدم إلى طاولة المفاوضات لاستقاط مكسب بمغزل عن الجماهير العمالية . هذه هي الظروف التي وضعت مسألة الصرف الكيفي مجددا على طاولة المفاوضات . وهي نفسها الظروف التي تكشف جزئية التعديلات المقترحة وضعت المواقع التي يفاوض منها الاتحاد العمالي العام . فمغزل المفاوضات لا يمكن إلا أن يعزز مواقع السلطة وأرباب العمل .

ملاحظات على التعديلات ..

● لا توجد ملاحظات ذات شأن يمكن إبدائها على التعديلات المقترحة للمادتين ١٢ و ٤٠ من قانون العمل . فهي صالحة للمفاوضة كما هي . ● أول ما يجب قوله بالنسبة لتعديل المادة ٥٠ ، فهو أن الاتحاد العمالي العام يقترح الحد من الصرف الكيفي ، لا إلغاءه . أي أنه لا يتعزز لهذا الصرف الكيفي نفسه . فهو يقر بالصرف الكيفي ، لكنه يسعى لتقييد حق أرباب العمل في استخدامه . في حين أن العكس هو الصحيح . يجب رفض الصرف الكيفي ، وتحديد الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها . ● والقيود المقترحة هي منع أرباب العمل من الصرف الكيفي في حالات المطالبة بتحسين أوضاع العمال ، وفي حال كون العامل يمارس نشاطا نقابيا أو هو عضو في مجلس نقابة أو أحد ممثليها في المعمل (ويبقى هذا المنع حتى انقضاء سنتين على ترك العامل مسؤولياته النقابية) . فيما عدا هذه الحالات - التي يمنع فيها الصرف من الخدمة كليا - لا يصبح قرار صرف أي عامل نافذا إلا بعد عرضه على اللجنة الثلاثية (ممثلة عن أرباب العمل والدولة والنقابة) ، وقرارات اللجنة الزامية لجميع الأطراف ، ولها الحق في فرض العقوبات والقرارات على أرباب العمل الذين يخالفون قراراتها ، مع فرض دفع تعويض اضافي للعامل المصروف ببناء عطل وضرر (يوازي بدل أجور سنة عمل كحد أدنى وثلاث سنوات كحد أقصى) .

ان هذه التعديلات المقترحة ، تشكل مع ذلك قيودا فعلية على حق أرباب العمل في الصرف الكيفي لعمالهم . هي خطوة بتقدمية تستحق النضال من أجل فرضها . غير أن امتناع الاتحاد العمالي عن خوضه المعركة في ظلها غير المناسب - إبان موجة التحركات العمالية الأخيرة - وأصراره على عزل الطبقة العاملة عن النضال من أجل انتزاع حق الثبات في العمل ورفضه الان لاية دعاية أو تعبئة في صفوف الطبقة العاملة حول هذه المسألة - كل هذه تعزز مواقع السلطة وأرباب العمل على حساب مواقع الحركة العمالية ، كما يسمح للسلطة وأرباب العمل بالتصليب أمام التعديلات والسعي لأفراغها من محتواها الإيجابي .

من هنا فاطلوع : - زيادة عدد الحالات التي يمنع فيها على أرباب العمل الإجراء للصرف الكيفي - الدعاية والتعبئة الواسعة في صفوف الطبقة العاملة حول أهمية اكتساب حق الثبات في العمل بكافة الوسائل والأساليب .

كشفت مواقف الأطراف المختلفة خلال المفاوضات أمام الطبقة العاملة كلها - التنسيق بين كافة القوى الديمقراطية التي توافق على هذه التعديلات والمهام . بهذه الطريقة يمكن فرض إقرار التعديلات ومقاومة تمتع أرباب العمل وتواطؤ السلطة .

لقد فرضت الجماهير العمالية موضع مشروع تعديل حق أرباب العمل في الصرف الكيفي على طاولة المفاوضات بين وزارة الشؤون الاجتماعية والإتحاد العمالي . فلتفرض بتعبئتها وتنظيمها ووعيتها إقرار التعديلات

المؤتمر الوطني للتربية يوحد فصائل الحركة الديمقراطية تمهيدا للتحرك



ديمقراطية التعليم ووطنيتها مطلب طلابي وشعبي عام

ضرورة وحدة كل فصائل الحركة التعليمية

ومن هنا تبرز المهام المطلوبة القيام بها لاجل تأمين نجاح هذا التحرك في مواجهته لخطه الدولة على صعيد التعليم .

● أولى هذه المهام ، العمل لاجل أن يأتي التحرك لجهة قواه شاملا كل فصائل الحركة المطالبة التعليمية من غير أن يكون مبرتها بمبادرة الحركة الطلابية في القطاع الخاص لجهة انطلاقته ومما لا شك فيه أن الحركة الطلابية في القطاع الخاص هي احدى قوى التحرك ، مهما كان وزننا وتأثيرها ، والعمل على ادخالها مهمة يجب عدم التكمص عنها أو التهاون بها

● ان هذا التحرك الذي يحمل المطالب الهائلة لتطوير وتعزيز التعليم الرسمي من التعليم بكافة مراحله وبصورة خاصة قضية المصروفين والذي يواجه الاتجاه القمعي للسلطة ، لا بد وأن يتخذ الاشكال الشعبي تؤكد تسك الحركة الطلابية بالمكتسبات التي حققتها على صعيد الحريات الديمقراطية . وهي على كل حال الاشكال الكلية بتحقيق المطالب .

● القول بأن الطابع الغالب على هذا التحرك ، هو الطابع الدفاعي ويؤدي لضرورة وعي وإدراك كل مراحل مسار التحرك والاشكال التي يمكن أن يتخذها وردود الدولة المقابلة ومحاولاتها التضييق التي مارستها في اوساط حركة المعلمين . ان هذا الوعي يشكل سلاحا فعلا للفوز دون تمكن الدولة من استتراج التحرك سواء مباشرة أو عن طريق القوى المرتبطة بها لإجهاضه والارتداد على المكاسب التي انتزعها الحركة المطالبة من خلال نضالاتها ولم يعد مقبولا ، بالتأكيد ، ان يطلق التحرك بصورة عفوية غير عابئة بالنتائج التي يمكن أن تنتهي إليها . ولا شك ان الحركة الطلابية تلك الأدوات الكلية بتحقيق مهمة الاستعمال الصحيح لكافة اشكال النضال .

● ان اتفلاقة تحرك يشمل كل قوى الحركة المطالبة التعليمية ويتخذ الاشكال الجابهة لخطه الدولة ويستمر في هذه المواجهة رغم بحملة تعبئة واسعة ومستمرة في اوساط القاعدة الطلابية تعيد أهداف التحرك والشعوب التي ينطلق منها والاشكال التي يجب أن يتخذها هذه التعبئة بصورة خاصة لا بد أن تتركز الطلابية في القطاع الرسمي .

● وفي مطلق الأحوال ان العمل بصورة موازية لاجل تدعيم وتطوير الأدوات النقابية يبقى المهمة الضرورية لاجل مجابهة كل تصعيد في خطة الدولة . - ان قيام تحرك فعال يرد على خطة الدولة على الصعيد التعليمي ، يبقى المهمة التي لا يضطلع بها بصورة رئيسية إلا الحركة الطلابية في القطاع الرسمي . وأن النضال لتأمين شروط تحرك ناجح ، بالحدود الممكنة ، يبقى مهمة القوى الوطنية والديمقراطية في الحركة الطلابية .

جبهتها وقد توجت محاولاتها على هذا الصعيد بالمؤتمر الوطني الاول للتربية .

التحرك الذي تستعد له الحركة الطلابية استمرار لتحركها السابق

هذا يبدو بوضوح ان التحرك الذي تستعد الحركة الطلابية التعليمية لتنفيذه ما هو الا استئناف لتحركها واستمرار له . لذا فإن هذا التحرك الذي سينطلق حاملا مطالب الحركة المطالبة التي تهدف الى تطوير وتعزيز التعليم الرسمي بكافة مراحله وبصورة خاصة قضية المعلمين المصروفين . ان هذا التحرك يحل هدفا أساسيا له وهو التأكيد على إصرار الحركة المطالبة على الدفاع عن حرياتها الديمقراطية والتعبير عن هذا الإصرار بمواجهة الاتجاه القمعي للسلطة بصورة عفوية .

من هنا ، فإن نجاحه مرهون في مدى ما يمكن أن يحققه من انتصار على صعيد الدفاع عن مكتسبات الحركة المطالبة على صعيد حرياتها الديمقراطية لأنها الشرط الضروري للتلازم مع إمكانية نجاحه في تحقيق المطالب التي يحملها .

ان تحركا بهذه الأهداف يتميز بما يلي : أولا : انه يستند إلى قوى الحركة المطالبة التعليمية بكل فصائلها . وإذا كانت الفصائل المتواجدة في القطاع الرسمي من التعليم هي قواه الأساسية والفعالة إلا انه يفرض ضرورة تدخل الفصائل الأخرى باعتبارها متبينة بالأهداف التي يحملها ، إلى هذا الحد أو ذاك .

ثانيا : انه يستند إلى ان الحركة الطلابية زالت تلك مواقع متقدمة تمكنها من مجابهة خطة الدولة ولم يمكن حتى الآن للدولة ان توجه إليها ضربة يمثل حجم الضربة التي وجهها لحركة المعلمين الرسميين . حركة حققت من خلال نضالاتها مكتسبات تجد الدولة صعوبة بالغة في الارتداد عليها . وتمتلك الأدوات النقابية المتمرس في النضال ولا تستطيع الدولة عزلها بسهولة .

ثالثا : انه يأتي في أعقاب أول مؤتمر وطني للتربية في لبنان شاركت فيه كل فصائل الحركة المطالبة التعليمية وبصورة خاصة جناحها الرسمي ، وقد كان هذا المؤتمر خطوة هامة على طريق تأمين تماسك وصلابة الجبهة الطلابية سواء من ناحية المضمون الذي تلقى حوله فصائل هذه الحركة والذي تجر حول التعليم الرسمي أم من ناحية تدعيم الاطر النقابية او بنائها حيث لا تزال غير موجودة . أي أنه قد حقق للحركة الطلابية خطوة لا غنى عنها من أجل توحيدها بوجه مخطط السلطة .

رابعا - إلا انه بالرغم من ذلك ، ينطلق التحرك في ظل وضع يشهد فيه قمع السلطة لحركة الجماهير الشعبية وفرض التراجع عليها ، وهو ينضوي في إطار النضالات الهادفة لدفع عن المكتسبات التي حققتها الجماهير الشعبية على صعيد حقوقها وحرياتهما الديمقراطية . ولا بد بالتالي من أن يحركه هذا الطابع وينمكس في الاشكال التي يمكن أن يتخذها المطالب .

يوم الجمعة الماضي ، انعقد المؤتمر الوطني الاول للتربية تحت شعارات « ديمقراطية التعليم » و « الحريات النقابية والديمقراطية » و « توحيد كل القوى لمواجهة سياسة الدولة التربوية » . ومع هذا المؤتمر تستعد الحركة التعليمية ، وجناحها الطلاب بشكل خاص ، لخوض تحرك موحد تجاه مجمل سياسة الدولة التعليمية .

لكن غلبة الطابع الدفاعي على النضالات الطلابية في الظروف الراهنة ، أي الدفاع عن المكتسبات التي حققتها نضالات الحركة المطالبة التعليمية على صعيد الحقوق والحريات النقابية والديمقراطية ، تجعل من التحديد المسبق والواضح لنوع التحرك وقواعده وبرنامجها واشكاله المسألة الرئيسية في عملية الاستعداد والتهيئة له .

فقد أمكن لنضالات الحركة المطالبة التعليمية أن تصل في السنوات الأخيرة إلى حدود كشف مجمل جوانب خطة الدولة للرد على أزمة النظام التعليمي المتفاقمة . فتركيب الوظيفة الحالية للتعليم بتشديد وسائله التصفية ، وعدم الاستجابة لأي مطلب كان ، مهما كانت أهميته ، ما دام يصيب في اتجاه مناقض لتوجه الدولة ، بل الارتداد على المكتسبات التي حققتها الحركة المطالبة ، او تقنينها . ان الكشف عن هذه الجوانب والمرحلة التي وصلتها الدولة في تنقياساتها التعليمية كانت النتيجة الرئيسية لنضالات الحركة الطلابية في العام الماضي . وخاصة تحرك طلاب الجامعة اللبنانية .

إلا ان تنفيذ هذا الجانب من خطة الدولة لا يمكن أن يتم في مواجهة حركة مطلية تتمتع بالقدرة على الرد بمختلف الاشكال مما يؤدي لتعرية مخططات الدولة أمام أوسع الجماهير الشعبية ومنع تنفيذها بل انتزاع المزيد من المكاسب . من هنا كان التمع الوحشي الذي يتخذ طابع « المجازر » ، من الجانب الآخر المكمل والضروري لتنفيذ إجراءات الدولة . وجاء تحرك المعلمين الرسميين - الذي طرح أزمة التعليم الرسمي في مرحلته الابتدائية - ليكمل نضالات الفصائل الأخرى من الحركة التعليمية ويكشف المدى الذي يمكن أن تصل إليه الدولة في مخططات التصفوي .

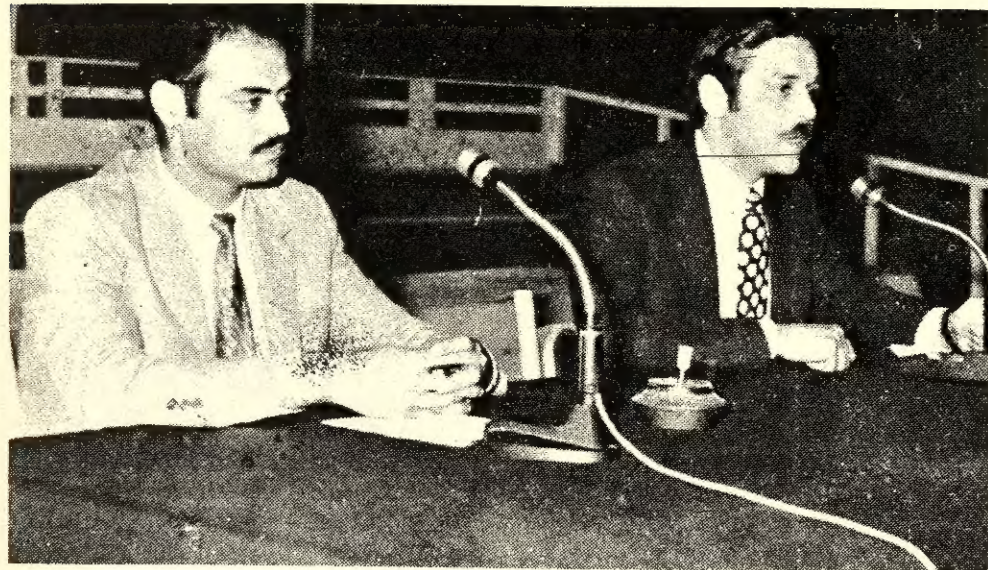
فقضية المعلمين المصروفين تبقى التجسيد الفعلي لتكامل خطة الدولة . فهي تعكس موقفها الفعلي من قضية تقرير التعليم الرسمي برمتة وبصورة خاصة الابتدائي منه بنسب القدر الذي تعكس موقفها من أي تحرك يحمل هدف تحقيقها .

ويبقى النضال من أجل قضية المعلمين المصروفين الشرط الضروري لفعالية أي تحرك يراد له ان يواجه قمع السلطة وارهابها . وقد عبرت الحركة الطلابية من خلال تحركاتها في الأشهر الأخيرة الداعمة لتحرك المعلمين الرسميين عن إدراكها للمعاني التي انطوت عليها المواجهة ، حين تخطت في هذه التحركات مهمة الدعم لتدخل طرفا في المواجهة مع الدولة . فغدت بذلك بدايات رد يهدف لتكدي

الاتحاد العام طلبة فلسطين

عندما تخطي الجبهة الشعبية الحساب

- الأرقام الصحيحة تماماً تخفي حسابات سياسية خاطئة تماماً -
- حتى لا تتحول التحالفات الثنائية إلى "حلف إنشعاق" -



الرفيق ياسر عبد ربه أثناء محاضره بجامعة الكويت .

حديث مع الرفيق ياسر عبد ربه

١٥ ألف طالب فلسطيني في مدارس منظمة التحرير في الكويت

الوطني الفلسطيني للبناء في الكويت ، وقد لمس ان الامكانات المادية لمنظمة التحرير والتي لا تتجاوز ميزانيتها موازنة اية دائرة في احدى وزارات البلدان العربية تعجز عن حل هذه المشكلة .

ولذا فان الحكومات المعنية مطلوب منها في كل بلد المساهمة والاسراع في حل هذه المشكلة . ومن الجدير بالذكر ان هذه المشكلة يعاني منها ابناء فلسطين في الكويت بشكل خاص ، حيث توجد لها حلول بشكل او باخر في غالبية البلدان العربية .

وحديث للسياسة

كما كان الرفيق ياسر عبد ربه قد التقى قبل ذلك بجريدة « السياسة » الكويتية وأجرى معها مقابلة نشرتها « السياسة » بتاريخ ١٩٧٢-٣-٢٠ . وقد تحدث الرفيق في مقابلة حول الأوضاع العربية والدولية ، مؤكدا ان الزيارة الأخيرة ، التي قام بها وفد من المقاومة الفلسطينية لعدد من البلدان الاشتراكية جاءت تؤكد روابط الصداقة العميقة بين الشعوب العربية وشعوب المسكر الاشتراكي ، الذي جدد لوفد المقاومة رفضه الحظر والتام لكافة المشاريع الامريكية المطروحة وسائر الحلول الجزئية المقترحة لما سمي بزملة الشرق الاوسط وحول محاولات القوى الرجعية العربية استفلال أحداث الخرطوم من اجل الصالح الاضرار بالمقاومة قال الرفيق عبد ربه :

محاولات الرجعية استغلال أحداث الخرطوم

اننا اذ نفهم الدوافع والمسيبات التي تعود الى اعمال من هذا النمط بسبب الظروف الراهنة وبسبب تعاطف الهجمات الامبريالية وازدياد مخططاتها لضرب الحركة الوطنية للشعوب العربية والشعب الفلسطيني ، اننا اذ نفهم ذلك نعتبر ان التصدي لهذه الامارات والحوالات يتم بتوثيق العلاقات مع الجماهير العربية وقواها الوطنية ، ننظمها ، كشف الممارات امامها بشكل واسع وواضح ، دفعها للنضال الجماهيري والجماعي ضد مجمل الاتجاهات الاستسلامية والمخططات الرجعية والاستمرار في حشد القوى الوطنية والجماهيرية لضرب الحصار على النظام في الاردن ، وفصح كل اساليب قمعها للحركة الوطنية ، والتركيز على النضال من اجل قيام جبهة وطنية في الاردن لبناء حكم وطني ديمقراطي هناك ..

ان الطريق لافشال مخططات الامبريالية والرجعية يمر عبر هذه الاشكال والاساليب وبسر ايضا عبر تنمية النضالات الجماهيرية ضد الاحتلال في المناطق المحتلة لافشال سياسة العدو في تثبيت بقائه في هذه المناطق .

اننا اذ نعتبر من حيث المبدأ الارهاب الفردي لا يقود الى اخراج الحركة الوطنية من مأزقها الراهن ولا يمكنها من تكتيل اوسع الجماهير للمشاركة الجبابة في النضال ضد المخططات المعادية ومع هذا فان المطلوب منا كتوريين ان نفهم الاعتبارات والمسيبات الكامنة وراء اعمال من هذا النمط .

- الأرهاب الفردي لا يؤدي إلى إخراج الحركة الوطنية من مأزقها الكراهن .. ولكننا نفهم أسبابه ودوافعه -

ان هذه المشكلة تسمى ما يزيد على ١٠٠ ألف فلسطيني يمثلون القطاع الغالب والعامل فعلا داخل الكويت من مجموع ١٨٠ ألف فلسطيني موجودين في هذا البلد .

ان من حق الذين يبذلون عرقهم وجهدهم من اجل خدمة الانتاج والحياة العامة ان يحصلوا على حق التعليم المجاني لابنائهم خاصة وان المبلغ المطلوب لتأمين حاجات التعليم هو مبلغ زهيد جدا .

وخاصة ان سائر الجاليات الموجودة في الكويت تلك مدارسها الخاصة اعتيادا على مساعدات من بلدانها وحكوماتها بينما لا يتوفر مثل هذا الوضع للجماهير الفلسطينية .

اننا هنا نهيئ بسائر القوى التي تعبر عن تضامنها مع شعبنا ان تعمل جاهدة للمساهمة في حل هذه المسألة .

لقد تم نقاش قضية التعليم في المجلس

والقائمة ، مفروض فيه ان يلي حاجات جماهير الطلبة والمثالثات الفلسطينية ، وان يشجع هذه الظاهرة القائمة ، فتكلفت ادارة هذه المدارس تبلغ حوالي نصف مليون دينار سنويا ، بينما تمهنت حكومة الكويت هذا العام بدفع مبلغ ١٠٠ ألف دينار فقط ، وهو مبلغ ينقص عن العام الماضي بحوالي ٥٠ ألف دينار ، وعن العام الذي سبقه بحوالي ١٠٠ ألف دينار .

ان هذه المسألة تتطلب تضامر جهود كل النواب في مجلس الامة الذين يؤكدون دائما حرصهم على مصالح الشعب الفلسطيني وقضية ، وكل الشخصيات والعناصر التي تأخذ مثل هذا الموقف وسائر الهيئات والاتحادات والنقابات في الكويت التي اكدت باستمرار وقوعها الى جانب شعبنا ودفاعه عن مصالحه الوطنية والاجتماعية .

قام الرفيق ياسر عبد ربه مسؤول العلاقات الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في مطلع هذا الشهر بزيارة للكويت استمرت اسبوعا ، التقى فيها بالمؤسسات الشعبية الفلسطينية في الكويت وبالعديد من القوى والهيئات والشخصيات الوطنية الكويتية . وحاضر الرفيق عبد ربه في الكويت امام «الجالية الفلسطينية» هناك ، شارحا المرحلة الدقيقة التي تمر بها الحركة الوطنية الفلسطينية .

مشددا في ذلك الى ضرورة مواصلة الاندفاع الجماهيري للثورة الفلسطينية وتعبئة الجهود الوطنية من اجل دعم الجهود المخلصة ، التي تبذل في سبيل تحقيق وحدة وطنية فلسطينية كفاحية ترد على تصاعد عدوانية اسرائيل ، والامبريالية الامريكية واعوانها في المنطقة بتصعيد النضالات الوطنية في فلسطين المحتلة وفي شرق الاردن . وفي نهاية زيارته للكويت قام الرفيق ياسر عبد ربه بزيارة العاملين في الجالية الكويتية التقدمية « الطليعة » ، حيث جرى حديث تطرق فيه الى العديد من القضايا السياسية والاجتماعية . وقد نشرت «الطليعة» الكويتية الصادرة في ١٠-٣-١٩٧٢ موجزا لهذا الحديث ، الذي نقتطف منه ما جاء على لسان الرفيق عبد ربه حول قضايا التعليم ، التي تهم الفلسطينيين في الكويت وتعتبر الآن كاحد ابرز المسائل الحارة في الكويت ، لا فقط في الاوساط الفلسطينية الشعبية ، بل وفي الاوساط الوطنية الكويتية ، التي تطلب بحل يضمن المساواة في المعاملة بين الطلبة الكويتين والطلبة الفلسطينيين ، بما فيهم ايضا طلبة مدارس منظمة التحرير الفلسطينية . وحول هذا الموضوع قال الرفيق عبد ربه .

□□

ومن اجل اجتناب الخطأ في السياسة ، فليس لاحد الحق في الاعتراض على تحالفات من هذا النصف او ذاك شرط الا يتحول التحالف الى حلف انشقاق . ان التحالفات ، بل ورفض درجة التحالف الى اتحاد ، بين هذا النصف الوطني او ذاك ، كانت ولا تزال طموحات مشروعة وقد اليسار الى جانبها ، بل وطالب بها . فهذه التحالفات تعزز من مواقع الحركة الوطنية ومن مواقع اليسار في الحركة الوطنية ايضا . وضمانة عدم تحول التحالفات الثنائية الى ائتلاف الثوري وتوسيع القاعدة الجماهيرية التي يستند اليها في كل نضالاته ، هذا الى جانب حرص جميع مناضلي الحركة الوطنية ومن موقع العمل على سلامة مقاييس وشروط التحالف وتوجهاته الوطنية بشكل عام . ومن هنا ، فان النسب ، التي تجاهلتها الارقام الواردة في «الهدف» ، تدل على اتساع في القاعدة الجماهيرية الطليعية المؤيدة لليسار . كما ان ردود الفصل في اوساط حركة « فتح » الطليعية ، خاصة تلك التي طالبت بتوسيع نطاق التحالف ليشمل بالتحديد القطاع الطليعي للجبهة الديمقراطية ، تشير بوضوح الى ثامي حرص مناضلي الحركة الوطنية على سلامة مقاييس وشروط التحالف وتوجهاته الوطنية ايضا . ويبقى موقع المكتب الطليعي للجبهة الشعبية الملحق كليا بالمكتب الطليعي لفتح ولجماهير فتح الانتخابية من خلفها في عدم قوانين التحالفات الوطنية العريضة . وكلمة أخيرة : نبارك « الهدف » حساباتها الرقمية .

التعليم وطلاب فلسطين في الكويت

● في الكويت اكثر من ١٥ ألف طالب فلسطيني في مدارس منظمة التحرير من ابناء العمال والموظفين الصغار والثقات ذات الدخل المحدود الذين يهددون في مطلع كل عام وكل الدولي في نيوز من العام الماضي ، فصل دراسي بحدته على توفير الاقساط المدرسية الباهظة بالمقارنة مع داخل عائلاتهم ، ويصبح المات منهم معرضين للتشرذم ، رغم ان هذه نفسها قد حققت افضل النتائج التعليمية في العام الماضي ، حيث بلغت نسبة النجاح فيها ٨٠٪ . ورغم ظروف الطلاب السيئة من انقطاع المياه في المدارس ، ومن الدراسة في الفترة ما بعد الظهر تحت درجة حرارة عالية ، ورغم ضائقة مرتبات المعلمين التي تتراوح بين ٤٠ - ٦٠ دينار ، فان الاقبال على التعليم واسع وشامل بين صفوفها .

ان الموقف الكويتي والمفترض تايده لكل

منها العنصر الوحيد للجبهة الشعبية فيسبر في ذلك عن التزاماته العميقة بضرورة توحيد جميع القوى الوطنية والديمقراطية والشبيوعية الفلسطينية في جبهة وطنية متحدة . فالجبهة الشعبية . ولم يرفع مكتب الجبهة الشعبية الطليعي ، ولم يرتفع صوت «الهدف» يقول : ابعادوا الرصد عن منظماتنا الجماهيرية .

رابعا :

نعم ، لقد حازت لائحة الوحدة الوطنية على ٢٧٨ قرتم اعلى لاحد مرشحينها . والحسابات السياسية من موقع الوحدة الوطنية مختلف عن حسابات الارقام على طريقة «الهدف» ، والتي يظهر بانها مختلفة في وعيها حتى لقوانين الانتخابات على الطريقة البرلمانية البرجوازية . ان هذا الرقم يعني في الحسابات السياسية تقريبا ربع القاعدة الانتخابية . حقيقة ان «الهدف» في مستوى وعيها للحسابات السياسية مختلفة عن اكثر البرجوازيات تخلفا . واذا كان هذا هو الامر قياسا بالانتخابات على الطريقة البرجوازية ، فهل تعبر الجلة المركزية للجبهة الشعبية عن موقف وحدوي جبوي ، حين تفاخر على طريقة الاصلع الفخور بكثافة شعر ابيه ، بان الفارق بين اكبر عدد من نصيب مرشحي لائحة الوحدة الوطنية وادنى عدد من نصيب مرشحي لائحة انصار الثورة كان ٤٠٠ صوتا .

خامسا :

لقد كان على «الهدف» وغيرها من الجلات الناطقة بلسان فصيل او فصائل المقاومة الفلسطينية ان تقول سلفا ومن موقف مبني ان تمثيل جميع اللوائح «لجنة انصار الثورة» ، لائحة الوحدة الوطنية ، لائحة الوطن المحتل ، في الهيئات القيادية للاتحاد هو الطريق الموصل للوحدة الوطنية ، وهو الطريق الذي يجب ان نسير عليه فصائل المقاومة ، اذا هي جادة في احترام قراراتها وتزامنها وقرارات المجالس الوطنية ، التي صممت لها « الهدف » في الوثنة الأخيرة كثيرا او قليلا .

غير ان هذا الطريق ، ليس طريق القاتلين على «الهدف» ، او على الأقل بعض القاتلين عليها . ولهذا فان الحديث عن «الوحدة الوطنية» ممارسة وعمل وليست شعارات براءة لا يتجاوز حده الشعاري في لغة « الهدف » .

اما طريق « لائحة الوحدة الوطنية » فقد كان وسيبقى طريق اليسار المستقل ، واغتراب سياسي ايضا ، وذلك من اجل زيادة عدد اعضاء المرشحين للمؤتمر القادم من الاتحاد . ولم يحضر هؤلاء «المخبرون» الجولة الاولى ولا الثانية بالطبع ، دون ان يؤثر ذلك على عدد اعضاء المؤتمر الوطني . فهل ارتفع صوت مكتب الجبهة الشعبية الطليعي ، وهل ارتفع صوت «الهدف» بفعل الحقيقة للجماهير !!!

ثالثا :

لقد جرت الجولة الاولى من الانتخابات قبل الانتخابات الأخيرة بشهر تقريبا . وظهر في نهاية الجولة الانتخابية هذه ان النصاب الانتخابي لم يكتمل . ونعود اسباب عدم اكتمال النصاب القانوني للانتخابات الى عدة اسباب ابرزها :

● اغراق «الجمعية الانتخابية» بمئات من الطلبة المتسبين والمقربين عن الجامعة ، بكل ما يعنيه ذلك من اغتراب مهني فعلي واغتراب سياسي ايضا ، وذلك من اجل زيادة عدد اعضاء المرشحين للمؤتمر القادم من الاتحاد . ولم يحضر هؤلاء «المخبرون» الجولة الاولى ولا الثانية بالطبع ، دون ان يؤثر ذلك على عدد اعضاء المؤتمر الوطني . فهل ارتفع صوت مكتب الجبهة الشعبية الطليعي ، وهل ارتفع صوت «الهدف» بفعل الحقيقة للجماهير !!!

تعليقا على نتيجة الانتخابات الأخيرة للاتحاد العام لطلبة فلسطين في لبنان كتبت مجلة « الهدف » في ٣ آذار ١٩٧٢ نقول :

« اسفرت الانتخابات في الاسبوع الماضي لتشكل الهيئة الادارية لاتحاد طلبة فلسطين - فرع لبنان عن نجاح لائحة انصار الثورة ، التي ضمت عناصر من حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وكانت تنافس لائحة انصار الثورة ، لائحة الوحدة الوطنية ، التي ضمت عناصر الديمقراطية مع التنظيمات الاخرى . وقد خاضت لائحة انصار الثورة هذه الانتخابات تحت شعارات « حرب الشعب طريقا للتحرير » ، « الوحدة الوطنية ممارسة وعمل وليست شعارات براءة » .

وكان اقل عدد من الاصوات حصل عليه احد المرشحين في لائحة انصار الثورة هو ٦٨٧ فيما كان اكبر عدد من نصيب احد مرشحي اللائحة الخامسة ، اي لائحة الديمقراطية هو ٢٧٨ ، اي بفارق ٤٠٠ صوت بين اقل رقم في قائمة انصار الثورة واكبر رقم لدى لائحة الديمقراطية . »

الى هنا ينتهي مضمون حسابات مجلة « الهدف » في قضايا مصيرية ، كالوحدة الوطنية التي هي الان بالحديد ، احد المسائل البارزة في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية والتي نتج عنها القوى الوطنية والديمقراطية والشبيوعية الفلسطينية نحوها . واذا كان القاتلون على شؤون الجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا يرون في هذه المسألة غير ارقام اللوائح والفارق بين ادنى عدد من الاصوات لهذه اللائحة واكبرها لدى اللائحة «الخامسة» ، فان الحريصين على الوحدة الوطنية ، لا من موقع ترديسد الشعار بل من موقع العمل ، قد اصيبوا بخيبة أمل ، لما تعنيه حسابات مجلة «الهدف» .

لا شك ان الارقام صحيحة تماما ، رغم انها تجاهلت قائمة «الوطن المحتل» التي ضمت عناصر من منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية وقوى اخرى ، والتي حازت على ما يعادل ٦٠ صوتا في الانتخابات . غير ان الارقام الصحيحة تماما تخفي حسابات سياسية خاطئة تماما وراها . ولهذا ومن اجل اجتناب الخنثا في الحسابات السياسية يصبح واجبا ان نحدد موقفا من انتخابات الهيئة الادارية للاتحاد العام لطلبة فلسطين - فرع لبنان كما نأملها واجبات النضال من اجل جبهة وطنية فلسطينية متحدة ، توحد طاقات وقوى جميع القوى الوطنية والديمقراطية والشبيوعية في حركة المقاومة الفلسطينية ومنظماتها الجماهيرية ايضا :

الوقائع

اولا :

ان التجمع الطليعي الديمقراطي ، التزاما منه بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وتحديد المجلس الوطني الفلسطيني في دورة اسفاده العادية عشرة ، قد قام وقبل تشكيل لائحة الوحدة الوطنية بالاتصال بجميع القوى الطليعية الفلسطينية العاملة في

الأردن

ملاحم النكوبن الطبقي الراهس

المعرفة العلمية للواقع هي ثورية داسماً،
وتصبح بأيدي الجماهير قوة مادية مؤثرة..

في عام ١٩٥٧ بدأ النفوذ الأميركي يتغلغل في البلاد
بعد إسقاط الحكومة الوطنية وضرب الحركة الجماهيرية

١ - خواص التطور الاقتصادي الاجتماعي
هذه الدراسة عن ملاحم التكوين الطبقي الراهن في الأردن، التي ستنتشر على حلقات من هذا العدد - تعبر عن وجهة نظر خاصة للكاتب عصام أحمد:

١ - مدخل عام
يندرج الأردن ضمن التشكيلة الواسعة من البلدان الفيرة والمتخلفة، وهي التشكيلة التي تمثل الفروع الضعيفة من النظام الرأسمالي العالمي في القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. بيد أن هذا التعريف، والتعريفات التي تنتهي بوصف الأردن «كبلد فقير - متخلف وتابع للإمبريالية» قلما أنطوت على قدر ملموس من التشخيص. فمن قبيل التكرار أن نعيد أن الأردن، شأنه شأن باقي البلدان المتخلفة، شروطاً وسمات خاصة، لا تميز فقط تطور العمليات الاجتماعية - الاقتصادية، عن البلدان التي تشارك الأردن الفقر والتخلف والبنية، إنما أيضاً تميز الأردن عن عدد كبير من الأنماط العربية.

هذه الشروط والسمات الخاصة تعكس نفسها بشكل واضح في جوانب تطور الحركة الجماهيرية وتؤثر بشدة على منظمات وأحزاب الجماهير الديمقراطية والعمالية. ان عملية تحديد شروط وسمات التطور الاجتماعي - الاقتصادي، والبنين الطبقي في الأردن، ومن ثم عملية تقاسم الطبقات والفئات الاجتماعية العليا للنفوذ الاقتصادي السياسي، والدول التاريخي لهذا التقاسم وإعادة تقاسم السلطة، وكذلك درجة نمو وتطور باقي الطبقات والفئات الاجتماعية، ومقدار استقلالها وعيا وتنظيها، وشكل هذا الاستقلال وتعبيراته، من الهام التفاضلية الأولية الملقاة على مشايخ المفاضلين المضمونين تحت راية الماركسية في بلادنا.

هذه العملية، ظلت موجهة ومتبعة عن التنفيذ طيلة أكثر من مشرين عاماً، لإسباب تمت إلى أوضاع وبنية الحزب الشيوعي الأردني. وكان من شأن هذا التناقض التاريخي، أن تعطلت إمكانات رؤية لوجهة تطور العلاقات والحجومات الاجتماعية عن عيون الجماهير المفاضلة، والتي يغيبها لا فقط أن تعزز مواقفها ومكتسباتها في الإطار الوطني، وإنما أيضاً لهم الفضل في البلاد من أجل أردن ديمقراطي تحرري، بنضال باقي البلاد العربية، وتوفيق الشروط المادية اللازمة لمواجهة الإمبريالية وإسرائيل وتحقيق الاستقلال الكامل والحقيقي عن السوق الرأسمالي العالمي وعلاقاته واستنزائه، على طريق تحرير الوطن من التخلف والاستغلال الطبقي وبناء الاشتراكية في عموم المنطقة.

ان غياب هذه اللوحة الواقعية للوضع الطبقي في الأردن، ولصورة ومال العمليات الاجتماعية والاقتصادية، في ظروف تنامي نفوذ وسياسات الاستعمار الجديد، أدى ضمن عوامل هامة أخرى، لاستمرار القسوت السياسية التي عانى عليها الزمن، ووجدت صورة علاقات القوى عند لحظات نشوئها. وأوسع أمام نقشي الآراء والتوجهات السياسية والتكتيكية الخاطئة، وأيام تسب

الشعارات التي تجاوزتها الحقيقة، وأكثر من ذلك اسهم غياب الوعي بمثل هذه اللوحة الواقعية للوضع الطبقي، والتحول التي شهدتها، بانتشار الإوهام والارتباك في تفسير بعض التحولات الاجتماعية - الاقتصادية في البلاد. كما أن غياب البرنامج الطبقي والوطني الديمقراطي الثوري، أدى في ظروف ونساج نقشي الإصلاحية إلى إضعاف مناعة الجماهير أمام نفوذ ودعاية القوى الاجتماعية العليا، وأمام تضليل السلطة.

ان أحزاب الحركة الوطنية والشيوعية في الأردن عانت بنفسها نتائج عزلتها الجماهيرية، عندما تعرضت لموجات القمع والتصفية والسجن وبرز هذا بصورة أكثر جلاءة عام ١٩٦٦ عندما ضربت هذه الأحزاب بدون أن يسمح للجماهير صوت رادع. بيد أن الجماهير ذاتها خرجت بعد أشهر في موجة واسعة من المظاهرات على أثر دخول القوات الإسرائيلية قرية السموع في قضاء الخليل بدون مقاومة من النظام. ان القطيعة بين الأحزاب ذات الطابع النخبوي الضيقوالجماهير كانت نموذجية عام ١٩٦٦، ففي أحداث السموع خرجت الجماهير بمبادرة عفوية ووبدون إسهام فعال من الأحزاب، وما هو أسوأ أن «حزب الطبقة العاملة» احتج على حركتها، ورأى فيها مؤامرة إمبريالية!!

تجربة المقاومة في الأردن

تجلت فداحة غياب لوحة الواقع الموضوعي وحركته في تجربة المقاومة الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ في الأردن، والتي انتهت بمذبحة دموية للجماهير ومقتل المقاومة والمليشيا في أيلول العربية، وتوفيق الشروط المادية اللازمة لهذه الانتكاسات للحركة الجماهيرية، كان يمكن تجنبها إلى حد كبير بإتخاذ شروط المعرفة العلمية، بالواقع الطبقي في البلاد، وإخضاع التناقضات في المجتمع لصالح ترجيح كفة المقاومة والقوى الوطنية والديمقراطية في الصراع. لقد علمت هذه التجربة مزيداً من الدروس، وأوضحت إلى حد كبير مواقف الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة عند المنعطفات الحاسمة، وأعادتنا تأكيد صحة العديد من أطروحات يسار المقاومة، والتي رددت بدرجات متفاوتة من الدقة. بيد أن انتكاسة أيلول وانتصار القوى المضادة للثورة وعناة الرجعية، بين بجلاء أن المعرفة الواقعية بالحجومات والعلاقات الاجتماعية كانت مقصرة عند حدود النخب والعمال.

للاقتسام الكولونيالي بعيد الحرب العالمية الثانية، كانت تنفذ الحد الأدنى الضروري من الشروط الكلاسيكية للنشوء والتطور السياسي والاقتصادي المستقل، بالقرن الذي انعقدته القيمة الجغرافية المعروفة الأردن. إنما البقعة الأكثر نموذجية والأكثر تجسيدا لكافة الولايات التي جرنها الحرب العالمية الأولى على المنطقة، والتي يصدق فيها التعبير اللينيني، كحرب غزو ونهب من أجل اقتسام وإعادة اقتسام المستعمرات، إذ تجسدت في كافة أقطار المشرق العربي المنقسم بين بريطانيا وفرنسا شروط تطور متفاوتة بتجاهها قطبان: التخلف والفوارش، والتبعية للإمبريالية.

لقد تميز الأردن عن باقي المشرق العربي آنذاك بتخلفه الشديد وبضعف تطور قواه الانعاجية وبشيوع علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، الطبيعية - البطريركية، والبضاعية الصغرى في أدنى الحدود. وواقع الأمر أن انتقال الأردن إلى السيطرة الكولونيالية لم يرتبط بوضوح بالشكل التقليدي - الاستنزاف الذي عرفه المشرق العربي وباقي البلدان المتخلفة، أي ذلك الشكل - الاستنزاف الاقتصادي الذي يترك للبلدان الفقيرة مهمة تزويده بالسلع والمواد الخام (العدنية والزراعية). وبالمقابل تقوم دول التزويبول بتصدير المواد المصنعة والسلع الجاهزة، وهي العملية التي تمكن إنجازها متزايدا لافارق كمي ونوعي مضطرد للتفاوت بين البلدان الرأسمالية الصناعية والبلدان المتخلفة. بيد أن الاستنزاف أخذ أشكالا وتمايز أخرى، فمن جهة أخصخت البلادوتيرة تطور عشوائية، كان من شأنها في إطار السيطرة الكولونيالية، ترضيضي البنسى العشائرية والبطريركية التي ما زالت مؤثرة - ان نشوء العلاقات الرأسمالية، والاستغلال الطبقي، والإنقار المتزايد للفلاحين وحسنى التوسطين منهم، كان يشير إلى تناقضات طبقية يمكن دعمها لصالح ترجيح كفة القوى التقدمية. ان هذا الدافع لم يتم، وسجلت قوى التحرر من جديد على نفسها خسارة حلفاء موضوعيين وممكنين في مواجهة مع عناة الرجعية والمضادين للثورة.

من جديد، ومن أجل انتصار الجماهير، التي تعلمت كثيرا من دروس الانتكاسات، والهزائم المعهدة بالدم منذ الخمسينات، تأتي محاولة رسم اللوحة الطبقيّة، وحجسوم الطبقات والفئات الاجتماعية وحركتها في البلاد في الفترة الراهنة، حيث ثم تعدد هذه المهمة قابلة للتأجيل، وإنما أيضا بالأساس يستحيل بدونها رسم برنامج نضال ديمقراطي، برنامج نضال الطبقة العاملة في إطار المرحلة هذه... معيدين التأكيد على أن امتلاك المعرفة العلمية، الثورية دائما، تصبغ في أيدي الجماهيروقوى الثورة والتقدم، قوة مادية مؤثرة.

٢ - الأردن في ظل السيطرة الكولونيالية البريطانية

من طبيعة استخدامهما للبلاد، الا أن تزايد الوضع الاقتصادي للجماهير سوءا على سوء، إذ حلت الجماهير أعباء بناء جهاز اداري مقيم، وجيش من الحرس والجنود المخصصة لأغراض القمع على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، كما حملتها أعباء نفقات القوات البريطانية. وبسبب كل ذلك، زاد ميل الميزان التجاري، إلى المعز لصالح الخارج بونائر سريعة. ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة في عهد مبكر من السيطرة البريطانية على البلاد، الا أن أرقام الأعوام ١٩٣٧ - ١٩٤٩ تغطي دلالات نموذجية حول التحولات التي جرت في ظل الكولونيالية، ففي عام ١٩٣٧، كانت الصادرات الوطنية توازي ١١٠٠ ألف جنيه فلسطيني وكانت الواردات ضعفها تقريبا ١٠٠ ألف جنيه فلسطيني. وبعد ١٢ عاما، أي عام ١٩٤٩ تضاعفت الصادرات مرة واحدة تقريبا (١٠٠ ألف جنيه)، وفي حين أن الواردات تضاعفت ١٢ مرة تقريبا خيلفت ١٢٠ ألف جنيه!! أما موازنة الحكومة، فتعكس ذات الاتجاه، أي الاعتماد على الخارج، فقد كان من شأن لقاء أعباء غير ضرورية على البلاد، فقد تضاعفت هذه الميزانية، التي تنفق مواردها على البندوات المخكرة، أكثر من خمس مرات بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٩، كما شكلت أحد المظاهر الأساسية التي تسم النظام الأردني الحالي، أي الاعتماد على المون الخارجي، فقد بلغ معدل اعتماد موارد الموازنة الأردنية على المساعدات الخارجية ما نسبته ٥٠ بالمائة من مجموع الواردات خلال الأعوام ٢٧ - ١٩٤٩.

وهكذا، وفي ظل السيطرة الكولونيالية، أتجه تطور البلاد باتجاه الخسوع لاحتاجات وشروط المصالح البريطانية والاستعمارية عموما في المنطقة من جهة، وباتجاه الخسوع أكثر فاعكس للسوق الرأسمالي العالمي، الأمر الذي كان من شأنه أن يمني برجوازية كبرأوردورية تلاميذ مصالحها بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، وأن يمني إلى جانبها فئات برجوازية متصلة بقطاع الدولة والجيش، ذات منشأ قومية وتقليدية. وأخذت تغزو الريف البضائع المنوعة مما ترك أثارا مدمرة على نمط الاستهلاك ولم تترك أية فرصة لتنامي الزراعة بفضل الاستنزاف المستمر



مظاهرة عمالية في الأردن

للشأن الزراعي

كما ان اتجاه نمط الملكية القديم - المشاعي، وشبه المشاعي - إلى التفتت في ملكيات أصغر فاصفر وهو الاتجاه الذي ظهرت نتائجه المدمرة على الاقتصاد الفلاحي في فترة لاحقة، ومن جهة أخرى، لم يكن من شأن هذا الشكل من التطور أن ينشئ ويبنى الحرف والصناعة، بل على العكس قضى على الحرف التقليدية الفصيلة المنصقة بالزراعة. وهكذا لم يكن في البلاد حتى حرب ١٩٤٨ ودمج الضفتين الغربية والشرقية، إلا بعض الصناعات الفصيلة مثل المشروبات، السجائر، والفوسفات، كما كان عدد العمال في هذه الصناعات ضئيلا للغاية ولا يكاد يذكر.

وبفضل السياسة الكولونيالية البريطانية وعلى أيديها، تربت مصالح بعض الفئات العليا من المجتمع، ان هذه الفئات كانت التجار الكومرأودورين، وكبار الملاكين العشائريين، وبعض السياسيين المحترفين وكبار الموظفين في الدولة. وغير هؤلاء تم تأسيس القاعدة المادية لارتباط النظام بالإمبريالية، وجرى تطوير القطاعات الاقتصادية بالحدود التي تلبس حاجات السياسة الكولونيالية في المنطقة. وهكذا فإن شكل الاستنزاف الكولونيالي، لم يكن مرتكزا، بالأساس على الاستنزاف الاقتصادي التقليدي، وأن لم يخل منه، وإنما على اعتماد البلاد كموقع استراتيجي وسياسي للاستنزاف الاقتصادي في المناطق العربية الأخرى، وبخاصة ثروات البترول. وفي أعين الإدارة والجيش كدابة قمع محلي وعربي لخدمة الاستنزاف في مناطق أخرى ولخدمة مواقع النفوذ (مقاتلة الثوار الفلسطينيين، الثوار السوريين، قمع انتفاضة العراق الوطنية في الأربعينات، حراسة خطوط البترول والمراق الإمبريالية خلال الحرب الثانية.. الخ).

وكما ذكرنا، فإن صلة الأردن بالسيطرة الكولونيالية لم يخل من استنزاف اقتصادي، فقد جرى استثمار مياه نهر الأردن من قبل شركة إنجليزية - صهيونية للكهرباء، كما جرى استثمار البترول في البحر الميت، ومعدت خطوط أنابيب النفط عبر الأراضي الأردنية لصالح النابلايين وشركة نفط العراق، وكل هذه الاستثمارات تمت بدون أي عائد للبلاد، بل بتسويات متعددة، وبدون حتى الالتزامات المربحية البديهة.

٣ - وحدة الضفتين الشرقية والغربية

بعد الحرب العربية - الإسرائيلية (١٩٤٨)، وضم الضفة الغربية إلى الكيان الأردني، أصبح عدد السكان ثلاثة أضعاف عددهم قبل الحرب. لقد ساءت هذه الأحداث انطفاضا حادا في البنى الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد، حيث توفرت مع زيادة السكان، ومع وجود أراض زراعية خصبة، وزمرة من الصناعات الصغيرة، تقاليد الإنتاج الرأسمالي الأكثر تقدما في الضفة الغربية، التي فضلا عن ذلك، تمتعت ببنية بشرية أكثر اتصالا بوسائل الإنتاج الحديث امتدت إلى الضفة الشرقية من الأردن، وكان من شأن كل هذا أن توفرت بعض القومات الموضوعية للنشوء وتطور قطاعات إنتاج حديثة ومدينة، كما ساعد هذا على التأثير في البنى الاجتماعية والاقتصادية الشرق أردنية، وأن يبطء، وأحدث فرزا طبقيًا في الخمسينات عبر عن نفسه في الصراع الحاد على السلطة بين القوى التقليدية للنظام، وبين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي كانت على رأس جماهير المدن المعابة بالعداء للرجعية الأردنية والعربية والإمبريالية وإسرائيل.

ان هذا الصراع الذي امتد حتى عام ١٩٥٧، والذي خاضه الجماهير ببرارة، أنهى بانكسامة عقيمة الأثر، فقد كانت البلاد قد تعرضت لهزة كاملة بعيد الهزيمة العربية في ١٩٤٨ وشهدت انساعا متناميا لجماهير المدن، التي خاضت تحت عنابر الاستقلال الوطني، ومحاربة الأحلاف العسكرية والإمبريالية، والعداء للرجعية المعادية معارك سياسية حادة، كانت تدور سجالا، حتى استطاعت أن تدفع إلى رأس السلطة حكومة برجوازية ديمقراطية متطورة، ومستجيبة للتطلعات الديمقراطية والتقدم، ومعادية للاستعمار، وكان هذا يسجل كعنوان للتطور النوعي في موازين القوى الطبقيّة، وكان يعني هذا الانتصار أكثر من مجرد تحول داخلي وبنيوي، فقد كان يتهدد مصالح الإمبريالية بتحول البلاد من موقع استراتيجي وسياسي لها، ومن أداة قمع محلية وعربية، إلى آتون متنامم الخطر، يتهدد استقرار شروط الاستنزاف الإمبريالي عموما.

ان انقلاب الملك والفئات الطلياشيةالعشائرية والبرجوازية الكومرأوردورية والساسة المحترفين على الحكومة الديمقراطية البرجوازية، والافتراس الكامل للشرعية التي كسبتها القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية بالانتخابات وفي الشارع وفي مؤسسات الجماهير والدولة، والبر لرموز الثورة والوطنية من مواقع السلطة والتشريع والجيش، كان تركسا وتفاقمًا لارتباط البلاد بالإمبريالية، وخاصة بالولايات المتحدة، التي أخذت دور ومكان ككولونيالية بريطانية، وعكست «نموذجها الخاص» في ملاحم التطور الاقتصادي - الاجتماعي في البلاد منذ ذاك.

وهكذا فإن اغتصاب السلطة من قبل قاعدة الاستعمار الاجتماعية في البلاد، أجهاضا مضا لاحتياجات إعادة بناء البلاد والتطور اقتصاديا واجتماعيا، وفقا لنموذج مقاييس النموذج الكولونيالي من جهة ولنموذج الاستعمار الجديد من جهة ثانية. وكان حريا بمثل هذا النموذج الجديد أن يعيد تأسيس البنسى الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة التهام البلاد بجهازي الطبيعي والجوي، أي بالشرق العربي.

٤ - الأردن والاستعمار الجديد

جاء دخول النفوذ الأمريكي في نطاق الحرب الباردة عشية الحرب العالمية الثانية، وشكلت بضعة الاتفاقات الاقتصادية الموقعة مع الولايات المتحدة منذ مطلع الخمسينات الدخول المباشر للنموذج الاقتصادي. وقد ظل النفوذ الأمريكي للتطور الاقتصادي، وأمكن جذب رموز وشرائح كانت في يمينه حينما مع زيادة المساعدات الأمريكية للأردن، الذي اعتبره كمركز استراتيجي لحفظ

السلام في الشرق الأوسط «حسب التعبير الأمريكي». وجاءت هذه المساعدات في نطاق ربط المنطقة بأحلاف اقليمية عدوانية لمواجهة ما تسميه الإمبريالية «بالخطر الشيوعي»، ومع مشاريع «ملء الفراغ» المرتبطة بفسرة حكم إيزنهاور، الذي استهدف احتلال السيطرة الإمبريالية الأمريكية القوية محل السيطرة الكولونيالية البريطانية والفرنسية في المنطقة.

بيد أن النفوذ الأمريكي في الأردن، ظل محدودا وهامشيا حتى عام ١٩٥٧، إذ منذ ذلك العام، حدث انطفاح حاد ودراماتيكي بعيد ضرب الحركة الجماهيرية والحكومة الوطنية والأحزاب، إذ دخلت أمريكا البلاد من الباب العريض الذي شكل مفتاحه الأساسي هشاشة البنية الاقتصادية، وتضخم جهاز الدولة الإداري والجيش.

لقد ذهبت الإمبريالية الأمريكية، في طريق الكولونيالية ريطانية في توجيه التطور الاقتصادي. لاد في الوجهة ذاتها، أي في تعزيز دور الدولة والجيش اللذين حظيا بالحصة الأعظم من المساعدات الأمريكية، وذلك على شكل مساعدة مالية دائمة للميزانية الحكومية، وفي شكل تجديد بنية الجيش كما ونوعا، وفي إمداده بالأسلحة المتطورة، وفي تنمية جهاز قمع بوليسي مبني.

لقد بلغت مجموع المساعدات الأمريكية لدعم الموازنة الأردنية ٣٣.٥٧٢.٠٠٠ دولارا أمريكيا خلال الأعوام ١٩٥٧ - ١٩٦٦. كما بلغت المساعدات الأمريكية العسكرية للأردن حتى عام حرب ١٩٦٧ ١.٢ مليون دولار.

وفي المستوى الاقتصادي ذهبت السياسة الاقتصادية باتجاه النموذج الأمريكي، الذي يبنى المؤسسة الخاصة، والاقتصاد الحر، ودفعت باتجاه تقديم الدولة تسهيلات في الاقتصاد التحتي وتشريعات تضمن تسهيلات وإعفاءات تنمي المشاريع الرأسمالية الخاصة. وكان من شأن هذا النموذج، وفي شروط البلاد الخاصة، وفي علاقتها بالسوق الرأسمالية، أن صبت كافة هذه التسهيلات في صالح تطور البرجوازية الكومرأوردورية بالأساس، وقسي انساع نطاق قطاع الخدمات غير الحكومية، والسياسة والتجارة والبنوك ومؤسسات التأمين. كما ساعدت في انساع نطاق الاستثمارات الوظيفية في قطاع البناء والإنشاءات. وفي ظل السياسة الاقتصادية هذه، تمت قف ملاكي الأراضي الجدد ورأسمالي الريفي وخاصة في مناطق الأغوار، كما ظهرت بعض الأسباب الصناعية الكبيرة، فطورت أشكال الصناعة المتصلة بالتجارة التصاقا مباشرا، والتي تضيف نسبة ضئيلة من التصنيع على المواد الخام والمسنودة. وإلى جانب هذه انتشرت الورش «الصناعية» التي تتعاطى التصنيع والتبديل للسلع الاستهلاكية المستوردة.

وهكذا كان دخول النفوذ الأمريكي للبلاد بمثابة هجمة كاملة، ففقدت

أفستحت المساعدات المالية والعينية الأمريكية، من الإلمانية الغربية، الحال المضادة ولداعة الارتباط بالإمبريالية، وتعبير ذلك البشري هو انساع حجم

جهاز الدولة والجيش الوظيفي، تنامي التجارة والخدمات المختلفة غير الحكومية، وارتباط فئات اجتماعية

متصلة مباشرة أو غير مباشرة بالتجارة وما يتيح لها من هامش أرباح.

لقد كانت البيروقراطية، في الإدارة وكبار البرجوازية في الدولة والجيش، والبرجوازية الكومرأوردورية وكبار الملاكين الجدد، هي فئات وشرائح القاعدة الاجتماعية لدعاة الارتباط بالإمبريالية والثورة المضادة محليا وعربيا. وقد تم تعزيز تكاتف هذه الفئات حول النظام بفضل الدم الإمبريالي، وما أسع به من مجال أمام تنمية مصالح هذه القوى جميعا. كما أمكن بفضل سياسة الإمبريالية في البلاد، من تضيق نطاق التعارضات القائمة بين هذه الفئات، وأمكن جذب رموز وشرائح كانت في صف القوى الديمقراطية إلى صف النظام، وقد

كان من شأن هذا التحول ، أن اعطى تحديثاً شكلياً في السلطة ، فلم يبق رموزها مستمدة من عتاة المرجعين التقليديين ، وإنما أيضاً اكتسبت وجها « عصرياً » باعتلاء المصائب الوزارية العديد من الرموز التي عرفت بماضٍ معاد لسياسة النظام ، وكانت في صفوف الأحزاب الديمقراطية في البلاد حتى سنوات قليلة .

لقد وصلت أرقام المساعدات الفنية والاقتصادية الأمريكية خلال الأعوام ١٩٥٢ - ١٩٦٦ إلى ١٠٥٥.٠٠٠ (١٠٠٠ دولار أمريكي ، وجه نحو ٨٥ مليون منها نحو مشاريع الدولة وخدماتها، ومن هذا المبلغ كانت حصة الزراعة توازي ٢٦ مليون دولار ، والصناعة ٩ ملايين دولار خلال السنوات المذكورة !

لقد أمكن بفضل نموذج التنمية الأمريكي ، الاستجابة لمصالح وتطلعات هذه الفئات، وأمكن توسيع قاعدة النظام الاجتماعية . بيد أن هذا قد تم على حساب باقي الجماهير الشعبية ففي الريف نمرز نفوذ التبادل البضاعي ، وتطورت صلة الريف بالتجارة ، وأمكن بسبب ذلك من توسيع نماذج الاستهلاك ، في ظروف ضعف تنمية الزراعة ، وخاصة في الزراعات التقليدية ، وفي ظروف تفسخ الملكيات الزراعية ونفنتها وظهور اتجاه تركز الأراضي الزراعية الخصبة بيد الملاكين الزراعيين على أسس الاستثمار الرأسمالي ، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهجرة من الريف ، وازدادت مظاهر البطالة المختلفة ، ثم ازدادت نسبة العمال الزراعيين المجاورين .

أما في المدن ، فأنها قد اتسعت كثيراً ، وأصبحت تحتوي على فئات واسعة من قوة العمل التي أمكن امتصاصها جزئياً ، فسي قطاعات الدولة ومشاريعها الموسمية ، والانشائية ، وفي الجيش ، إلا أن غلظت قوة العمل هذه كانت تعبر عن نفسها بنسب بطالة عالية قدرت بين ١٤ - ١٧ بالمائة مثلية في بداية خطة التنمية للسنوات السبع وبحوالي ٢٠ بالمائة في منتصف عام ١٩٦٩ . بالإضافة إلى أشكال البطالة المختلفة الجزئية وغير المتعلمة ، كما انتشرت في المدن أشكال متنوعة من الأعمال الهامشية ، وكانت البروليتاريا الرثة واسعة العدد وملبوسة جداً .

لقد شهدت فترة الستينات تقوية لموسسة البرجوازية الكوبردورية والإدارية ، وساعدت على التخريب الاقتصادي والاجتماعي ، بعبء القوى للفساد والاستهلاك الواسع . وأضاعت مناخاً انمشت آمال الفئات الدنيا والوسطى من البرجوازية ، وبلبلت الجماهير . من اشاعة الثقافة والحوار والاتجاهات والاستهلاك البضاعي ذات النموذج الأمريكي ، إلى انتشار الاتجاهات البيئية والإصلاحية في صفوف الحركة الوطنية والنقابات إلى انماش آمال الفئات الدنيا بالارتسقاء الاجتماعي والاقتصادي . كل هذا أثر على فعالية وحجم القوى القابلة للنظام ، فسي التسلسل ضد الرجعية والأمبريالية في البلاد ، كما أسهم الضعف الذاتي والأصول الاجتماعية للأحزاب ، وحدود وعيها واستجابتها للتحولات في البلاد في أضعاف فعالية النضال ضد السلطة وضد البرجوازية .

الاقتصاد الأردني في إطار التنمية الامبريالية

رغم كل الامعان والتماهي في تشويه الدينار الاقتصادي في البلاد ، والخضوع المتزايد للسياسة الامبريالية ، والفشل المتكرر في تنفيذ خطة تنمية فعالة ومؤثرة . فإن البداية الرسمية ما زالت تروج لاسطورة « النجاح الاقتصادي والرخاء » ، وما زالت مصرّة على اعتقاد ذات السياسة الاقتصادية ، وترجع الاخفاق المتحقق في التنمية ، والارثة الاقتصادية لحرب حزيران ١٩٦٧ ، مع أن مظاهر هذا الاخفاق والفشل ، ومعالم الأزمة الاقتصادية البنيوية كانت جلية قبل الحرب ، أن البلب رد على اسطورة النجاح الاقتصادي والرخاء تقدمها المعطيات والمؤشرات التالية ، التي ليس فقط تحض مثل هذه المزاعم ، وإنما تشير إلى مآل التطور المشوهة

الذي جد على التكوين الاقتصادي - الاجتماعي في البلاد :
١ - اخضع الإنتاج القومي للتقوية والاضعاف معبراً عنه بتقليب الاستثمار في القطاع الثالث (الخدمات) بحيث باتت تسهم بنحو ٦٦ بالمائة من الإنتاج القومي خلال الأعوام ١٩٥٩ - ١٩٦٥ فيما بلغت مساهمة القطاعات المنتجة للسلع (الزراعة ، الصناعة ، الانشاءات) ٢٤ بالمائة للنس الفترة . كما بقيت وتيرة ارتفاع المعدل الفردي للإنتاج ضعيفة . وبلغ معدل الإنتاج الفردي نحو ٧٥ ديناراً أردنياً في السنة .

٢ - كتعبير عن هذا التشوه . بنمو القطاع الثالث بنسبة مرتفعة جداً عن نمو القطاع الثاني الصناعة ، والقطاع الأول (الزراعة) ، في مقارنة بين حصصي القطاعين الثاني والثالث لعام ١٩٦٥ نلاحظ أنها كانت على النحر التالي: ١١ر١ بالمائة للصناعة ، ٨٨ر٩ بالمائة للخدمات . ٣ - بسبب من هذا الشكل من التطور الاقتصادي المشوه ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٩ر٣ مليون دينار عام ١٩٥٠ إلى ١٥٩ر٤ مليون دينار عام ١٩٦١ ، أي بنسبة ٦٤ بالمائة ، أو بمعدل ٢٧ بالمائة سنوياً . وحسب تعبير د. وديع شرايحه رئيس القسم الاقتصادي في الجامعة الأردنية ، وأحد رموز الاتحاد الوطني الأردني . كان « العجز التجاري يساوي ٥٠ بالمائة من الصادرات في أفضل السنوات ، ويجاوز ١٠٠ بالمائة في سنوات كثيرة »

٤ - أما إذا أردنا أن نعرف التعابير المادية لإرتباط سياسة النظام الداخلية والخارجية بالنفوذ الامبريالي ، يكفي أن نلاحظ أن اعتماد موازنة الحكومة السنوية على الموارد الخارجية بنسبة توازي ٥٤ بالمائة من مجموع الإيرادات . أما كي نعرض وجهة اتفاق هذه المساعدات الخارجية للميزانية فنلاحظ أن ٢٧ بالمائة من هذه النسبة كان على الاتفاق الجاري والمكتر ، فيما ١٧ بالمائة منها كان على شكل قروض أمثالية !

٥ - بفضل هذه السياسة الاقتصادية، ظلت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في البلاد توازي ١٣ر٧ بالمائة من مجموع المساحة الكلية للبلاد . أو ما يعادل ١٣ مليون دونم . كان منها ٨ر٥ بالمائة أراض قابلة للري ، ٣ر٢ بالمائة أراض بعلية ، ٢ر١ بالمائة أراض متروكة للاستراحة ، ٢ر٩ بالمائة أراض غير مستغلة . وبفضل العلاقات السائدة في الريف ، وضعف الانتاجية ، وغياب الإصلاحات الزراعية اللازمة كان متوسط انتاجية العامل الزراعي توازي ٧٥ دينار أردني أي نحو سدس متوسط انتاجية العامل الصناعي ، الذي بدوره يعاني من ضعف انتاجي .

٦ - أن يؤس بنية الاقتصاد الوطني يجد تميره النموذجي في الحجم الهائل للقوة غير المنتجة في البلاد . فقد قدرت البطالة الكلية في أقرب التبدلات إلى يومنا ٢٠ بالمائة من القوة البشرية القابلة للعمل (منتصف ١٩٦٩) . أما إذا أخذنا بالاعتبار البطالة القائمة فأنها ترفع نسبة البطالة بشكلها المعلن والمنتج إلى حوالي ٥٦ بالمائة من القوة البشرية أو ما يوازي ٢٩٣ ألف مواطن من مجموع ٥٢٥ ألف شخص .

حجم القوة العاملة

ويلتضح بوضوح أن النقل الأساسي للبطالة الهيكلية ، والمقمة موجودة في الريف ، حيث يوجد احتياطي قوة عمل ضخم لا تجد لها مكاناً في سوق العمل . لهذا فإن الهجرة الداخلية إلى المدن ، تزيد من أهمية المدن وتجعلها مدناً للصراع الاجتماعي ، كما تشهد عشرات الأشكال من الحرف والأعمال الهامشية . أي تحيل هؤلاء إلى صفوف البروليتاريا الرثة . على أن الهجرة الداخلية من الريف الأردني تصب بشكل أساسي في مراكز الدول ومشاريعها وفي الجيش .

من كل ما مر بنفص الترضيض والتشويش التي لزم التطور الاقتصادي للبلاد ، والتي على التكوين الاجتماعي للمتجنين ، وشكل بالتالي اللوحة الطبقة للجنح في السنوات العشرين الأخيرة .

عصام أحمد

المغرب الحكم بين «الافتتاح» والأرهاب

• دور الإمبريالية الفرنسيّة وضغوطها على الحكم

هذا المقال عن المغرب يعبر عن وجهة نظر المناضلين الذين يصدر من مجلة « انفاس » كما صدرت في عددها الأخير - آذار مارس -

أعلن الحكم من تأسيس جهازين قمعين جديدين تحت إشراف كل من الديلمي والبصري . ومن الواضح أن مهمة هذين الكتبيين ، اللذين اقتبسوا عن مثيليهما في الجهاز القمعي الفرنسي ، هو مركزة أنشطة كل غرور أجهزة القمع السياسي وتنظيم حملة ارهابية ضد مناضلي قوى المعارضة . أن الغاية مكشوفة وواضحة وهي إقامة الهيكل المادية لتنظيم سياسية ارهابية بعيدة المدى .

وفعلا ، بأمر الحكم سياسته الارهابية الجديدة ، وذلك :

١ - اعدام أحد عشر ضابطاً من الحكوم عليهم في محاولة انقلاب ٦ اغسطس . ٢ - محاولة اغتيال بعض قادة المعارضة بالطرود اللقومية ، البازغي وعمر بن جلون من الاتحاد الوطني ، والدويري من حزب الاستقلال .

٣ - منع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب واعتقال قائده وأغلب طرده .

٤ - توسيع حملة الاعتقالات والاضطرابات بحق بلغ عددهم في مدة قليلة أكثر من ٢٠٠ معتقل ومختطف .

لقد انتقل الحكم بين عشية وضحاها من سياسة « التفاوض » و « التصالح الوطني » و « الوعود الانتخابية » إلى سياسة ارهابية ملموسة . وفي هذه المرحلة القصيرة اهتم الحكم بإعادة ترتيب و « تنظيف » جهاز دولته ، حيث جدد أكثر من نصف عمال الاقاليم ، وعين عناصر جديدة في مختلف المستويات العليا للدولة بما فيها جهاز الأمن والجيش ، وتوجت هذه الإجراءات بتعيين الوزارة الجديدة القائمة على أساس القطيعة مع كل القوى السياسية ، وتاجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى .

الانتفاضة

أن نظام الحكم بسبب طبيعته الانونقراطية أصبح عاجزاً عن الاستمرار بعدما استنفدت الانتفاضة في طبقة وجهاز دولته من جراء تباين مصالح حلفائه الامبرياليين في المنطقة - فرنسا وأمريكا - ، ومن جهة أخرى بالنسبة المتصاعد للحركة الجماهيرية .

أن هذا الواقع دفع بالانونقراطية الملكية للبحث عن حلفاء جدد من القوى السياسية لكي تتمكن من إعادة مركزها المتهاوي ، ولكن بالقر الذي لا يضر فيه هذا التحالف بالطبيعية الانونقراطية للنظام . كذلك ، لم تكن قوى المعارضة الإصلاحية في وضعية أفضل ، لأن بيننا البرجوازية الاجتماعية ، وطبيعية خطها السياسي الانفرادي ، لا بيننا أكثر من هذه المسامات الرخيصة .. إلا أن دخول « الجيش » المعترك السياسي في مصالواتين انقلابيتين متبايعتين ، وانقسام المعارضة على نفسها في « أحمر الحظاظ » إلى قوتين أساسيتين متنافستين تجاه الملكية ، مما اضطر القوى الإصلاحية إلى المطالبة بأحسن الشروط وأفضلها للتحالف مع الملك .

تأسيس جهازين قمعيين جديدين بإشراف الديلمي والبصري

• اليسار المفكرني وموضوعه (وحدة ، نقد ، وحدة)

التي خاضتها ضد فساد الحكم في أعقاب ٦ اغسطس .

أن الغاية القصوى التي يرمي إليها النظام من تنظيم ومنهجه الإرهاب والقمع هي ردع الحركة الجماهيرية ، والتي هي الأساس الصلب لتمو المنظمات الثورية والمولات الراديكالية ، وذلك بخلق جو من الرعب ، وبتمشيط المساحة من القوى اليسارية ، وضرب العناصر النشطة والراديكالية في المنظمات السياسية والجماهيرية . كل ذلك لتهيئة المناخ لردة يمينية في جو من الركود السياسي والجماهيري .

لكن الحكم الانونقراطي الملكي الذي استعمل هذا الاسلوب الارهابي ، لضمان توازن نظامه الليبرالي المشوش ، لا يملك اليوم كل عناصر القوة التي كانت له بالأمس ، لأنه كان انذاك في مرحلة تجديد وتوسيع قاعدته الطبقية ، ويتبع برصيد شعبي اكتسبه زورا عن مخلفات الحركة الوطنية ، وهذا الضمير بالذات هما اللذان يفتقر اليهما في المرحلة الحالية .

أن الحكم مهما حاول أن « يتظاهر » بالقوة فإن الوضع السياسي ليس مطلقاً لصالحه . بيد أن سياسة الارهاب تستعطي إمكانات موضوعية أكبر لتجسير الحركة الجماهيرية وتلغو القوى الثورية ، أن استطاعت هذه الأخيرة أن تضمن صمودها التنظيمي والسياسي .

ما هو الرد ؟ وفي هذا الاطار ، ما هو الرد الجماهيري الصحيح ؟

١ - لقد برهنت المنظمات النقابية الجماهيرية من خلال الحركة النضالية الأخيرة ، على أنها الاطار الذي لا زال قادراً على تحريك الجماهير بمثل تلك الكثافة التي عشناها ، دون أن يعني هذا تنقيصاً من دور القوى السياسية المناضلة ، فعلا . ولا تغاضي من الدور الرجعي الذي قامت به البيروقراطية النقابية . ولكن تحديداً للجال الحيوي الأكبر والنظم ، الذي تحته المنظمات الجماهيرية في الظرف الراهن واستخلاصاً من دروس التجربة النضالية الحالية فإن القوى المناضلة في هذه المنظمات مدعرة لتكسر وخرق ذلك التراث المغن للمفاهيم النقابية الضيقة ولماهج نضالها واهدائها المحددة .

أن الحكم لا يملك سياسة الارهاب وحدها بل يملك أيضاً سياسة التنازلات الاقتصادية المقطرة ولكنها المدروسة أيضاً ، وذلك من أجل هدف أساسي هو الإبقاء على الحركة الجماهيرية في مستواها الحالي المحرأ الحدود ، والقوى الاهداف : لكي لا تملك الحركة الجماهيرية إمكانية التحول إلى نضال سياسي موحد وجري في أشكاله النضالية .

وهذا ما يفسر تردد الإمبريالية الفرنسية في الفترة التي أعقبت ١٦ اغسطس : لقد ضغطت الإمبريالية الفرنسية من جهتها على الحكم في الاتحامين معاً ، لصالح التفتح ولصالح القمع ، وذلك عبر قنوات وزارته الخارجية وعبر الوساطة المرتبطة بالمصالح العسكرية الفرنسية والمشرعة حالياً وبمباشرة على تنظيم أجهزة الحكم القمعية . ويكفي دليلاً عن الاتجاه الذي استقرت فيه المصالح الإمبريالية الفرنسية أيضاً ، صمت صاحتها المجاورة بعد حملة الفصح المصطنعة



في وضع كهذا ، الذي تواجه فيه ضغوط الحركة الجماهيرية ، ونمو الاجتهاد الراديكالي والنزوي ، أن تستقل بوقوف منفرد مع الحكم ، فهي وإن كان بإمكانها أن تؤدي بعض الادوار لاجهاض الحركة الجماهيرية ، هنا وهناك ، ليس بقدرتها أن تغامر في تحالف مع حكم غير مؤتمن على حياته من الجيش من جهة ، ولا هي قادرة على ضبط الحركة الجماهيرية من جهة أخرى . بل أن الحكم والأمبريالية نفسها لا يسبحان أيضاً بمثل هذا التحالف في وضع قد تنجر فيه الإصلاحية لضغوط الحركة الجماهيرية .

لقد تور فرنسا المد القمعي الذي لا يفسر تردد الإمبريالية الفرنسية في الفترة التي أعقبت ١٦ اغسطس : لقد ضغطت الإمبريالية الفرنسية من جهتها على الحكم في الاتحامين معاً ، لصالح التفتح ولصالح القمع ، وذلك عبر قنوات وزارته الخارجية وعبر الوساطة المرتبطة بالمصالح العسكرية الفرنسية والمشرعة حالياً وبمباشرة على تنظيم أجهزة الحكم القمعية . ويكفي دليلاً عن الاتجاه الذي استقرت فيه المصالح الإمبريالية الفرنسية أيضاً ، صمت صاحتها المجاورة بعد حملة الفصح المصطنعة

النضالية التقليدية والقوية ، والعقبة النقابية الضيقة ، كل ذلك في ظرف سياسي ممتاز . ويكفي أن نرى كيف واجهت هذه التنظيمات معاركها بصفة جزئية وقوية ، بينما برهنت الجماهير عن استعدادها وقدرتها النضالية في زمن متلاحق ، وكيف واجه مثلاً رجال التعليم مشاكلهم في الظرف الذي تخوض فيه الحركة الطلابية معركة المضيق ، أن لكل قطاع تناقضاته وصيرورة تطوره انطلاقاً من عدم التكافؤ بين كل القطاعات ، ولكن مواجهة هذه السبلات يبدأ بالوعي السياسي الشامل للمعركة ، وبمحاربة سيطرة المناهج النضالية التقليدية والقوية والعقبة النقابية الضيقة . فمواجهة هذه السبلات بواسطة نضال قاعدي عميق ستتمكن القوى المناضلة أن تلحمةركة الجماهير الجزاء حالياً .

٢ - لا زال مستملاً وأكثر ضرورة أن تغرز القوى الثورية نفسها أمام الجماهير لكي تعطى لهذا المد الجماهيري كل ابعاده الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية .. وخلافا لردود الفعل السهلة أمام سياسة الارهاب بالدعوة أو التقيد بسياسة التحالفات البيئية النسبي

او الاغراض أي سياسة يسارية انزاعية .

أوضحت التجربة خوارها وعجزها عن القيام بحسباً بآسب الماهم النضالية الديمقراطية ، فأن الموقف الصحيح هو الاستمرار في بناء سياسة ثورية مستقلة ، ولكنها بقطعة أيضاً ، تجاه الامكانيات التي يمكن الاستفادة منها لصالح تعميق النضال الجماهيري .

لقد سبق للبشار أن حد هذه بوحد النضال في الممارسة الجماهيرية وفق منظومة « وحدة ، نقد ، وحدة » . وكان ذلك ترجمة مضبوطة عن التناقضات الاستراتيجية القائمة بين اليسار ومجموع القوى السياسية اراء قضايا الثورة الديمقراطية والاشتراكية ، وايضا تطويرة لامكانيات النضال القاعدي ولتقريب الوحدة الايديولوجية والسياسية على أساسها ... أن الجبهة الثورية ستنزل غير قائمة بحكم الطلاق الاستراتيجي مع كل القوى السياسية ، بيد أن التقيد بسياسة التحالفات البيئية سيكون خطوة أخطر لاجهاض الحركة القاعدي والجماهيرية والقوى الثورية ولنسهل اغراض الحكم في البردة البيئية ، بنفس القدر الذي تحقق به هذه الاغراض أي سياسة يسارية انزاعية .

ميدرحديثا
عن دار ابن خلدون - بيروت
ص.ب. ٩٢٠٨ - هاتف ٢٥٢.٨٩١
الصراع الطبقي في المغرب
- تحليل شامل عن أوضاع المغرب الاجتماعية والاقتصادية يلقى ضوءاً على الأحداث السياسية الراهنة التي عكفها المغرب مؤخراً -

فرع في لتجليد الكتب والرسائل الجامعية
حجم صغير : ٢٥٠ قرشاً
حجم كبير : ٣٠٠ قرشاً
تجليد المجموعة السنوية لمجلة الحرية ٧٠٠ قرشاً
منشورات دور النشر الفرنسية القديمة
فرنك فرنسي = ٦٥٠ قرشاً

ترجمة جديدة للبيان الشيوعي مع مدخل زاهي شرفان
تحرر المرأة العاملة : مخنارات جديدة للينين
لم تنشر سابقاً ، صدرت عن دار الطليعة
وغيرها موجودة بحسب ٣٠ % في :
مكتبة السلام
شارع الأمير أمين - خلف ساحة رياض الصلح بيروت
تلفون : ٢٥٨٦٦١



السيدة بندرانايكا تتسلم مساعدة عسكرية لمحاربة الثوار .

هذا المكان أكثر من الذين يخرجون منه .

نقسم بان كل ما أوردناه صحيح .
واننا لم نستطع كتابة كل ما نعرفه
لضيق المجال .

على الصدور والجنب بحضور النساء . وعند مرورنا أمام إحدى المقاعات، سمعنا الصيحات . وكان الدم يغطي المكان . والصفحة منقورة على الأرض تغطي بقع الدم .

قالوا لنا ان الذين يدخلون الى

ليبي زويا

تحليل ونقيل

الحزب القوي

الاجتماعي

ترجمة ومناقشة وتقديم
بمؤلفه شوي

دارين خرون

هذا الأسبوع
في المكتبات

مجموعات الحرية

بشلاثة مجلدات للأعوام ١٩٧١/٧٠/٦٩
مجلد ٢٥ ليرة لبنانية (علامات البريد)
يطلب من إدارة المجلة ويرسل بالبريد الجوي أو العادي

بعد عامين من الانتفاضة ضد نظام باندرا نايكا

شهادة المعتقلات عن التعذيب في سيلان

اطفالهن . وبالنسبة لحدى المعتقلات ، جرى كبحا بالحديد الحامي وضرب ابنتها امامها . وكانت الشرطة قد احرقت بيت هذه المرأة بعد اعتقالها هي وابنتها . فغرب ابنتها وبنتها البكر (١٠ و ١٤ سنة) الى القلعة . وعلينا فيما بعد ان البنت قد قتلت في « ويلباتو » . ولم يبق من ابنة هذه المرأة الاربعة الا ابنتها البكر ، وهي معنا هنا في المعتقل . وقد اطلق سراح الام ليعاد اعتقالها من جديد . وجرى اعتقال اربع فتيات يرتدين بزة الثوار ، وجرى تعريضهن وضربهن من قبل افراد الشرطة بالجزمات على الصدر والاعضاء والركب .

اعتقلت هذه الفتيات في ٦ نيسان (١٩٧١) وما ترويه لكم حدث في مركز الشرطة في « وينامبوا »

وجرى تعذيب فتاة اخرى في مركز الشرطة في « بانالا » . انتزعوا ثيابها وضربوها . وخلال الاستجواب لم يتركوا عليها الا ما يكفي لستر عورتها ثم احرقوها في كل نواحي جسمها . وقد اصيب شابان اعتقلا معها بجراح بالغة . ثم نقلوا جميعا الى مركز « نيفوبو » حيث تعرضوا لتشنيع اقطع . كان افراد الشرطة يقفزون على جسد المرأة ويوسونه بارجلهم . غالتوت اصابعها ونهشمت . وطعن زميلاها بالخناجر ، ثم قطعت ايديهم واحرقوا وهما على قيد الحياة بعد سكب النفط عليهما في « انورازاوير » قتل ٢٥ معتقل . وجرى اغتصاب فتاة وقتلها بعد التمثيل بها . وقد اعتقلت فتاة لا تتجاوز الحادية عشرة من عمرها في مركز الشرطة في « ديرينا غالا » وضربت ضربا مبرحا للاعتراف بكان اختباء اخيها .

تشنيعهم بالرجال كان اقطع ..

قليلات هن الفتيات بيننا اللواتي لم يتعرضن لضرب وتعذيب الشرطة . ومعظمهن قد شاهد الشرطة تقتل اخواتهن تحت التعذيب امام اعينهن . لقد اقصر حديثنا عما تعرضت له النساء . لكن تشنيعهم بالرجال كان اقطع ، وذلك امام اعين النساء .

المكان الأكثر إثارة للربح هو مركز « الفرقة الخاصة » المليء بالجنود . شاهدنا معتقلين على الأرض وقد جرى ضربهم بوحشية يفتون من الوجع ... عندما نرفض الاستجابة لما يبرده الشرطيون ، كانوا ينهالون علينا بالضرب ويهددوننا بالاغتصاب . وكانت وحشيتهم تفوق مدى الخيال . فمثلا كانوا يفرسون الارر تحت الاظفار او في الصدر . وكان ما نطلبه الشرطة التصديق عليه مسجلا باللغة الانكليزية ، وهم يجبرونا على التوقيع على الحاضر لاثبات حياتنا وشرنا .

هكذا كانوا ينتزعون الاعترافات في الطابق الرابع من مركز الشرطة البرية بسيلان . سمعت امورا مروعة . كانوا يضربون الرجال

مع صدور هذا العدد يكون قد مضى حوالي العامين على الانتفاضة المسلحة التي قادتها « جبهة التحرير الشعبية » في سيلان ، والتي اغرقتها حكومة السيدة باندرا نايكا بالدم . اعقبتها بحملة اعتقالات شملت عشرات الالوف من الفلاحين والعمال والمتقنين والشباب بشكل خاص . في منتصف العام الماضي ، تمكنت النساء السيلانيات المعتقلات من تسريب رسالة عن اوضاعهن تولت نشرها وتعميمها « حركة التضامن مع سيلان » في لندن . وفيها يلي اهم ما ورد فيها ، وهو يعطي فكرة واضحة عن بشاعة التعذيب والامتهان لكرامة الانسان .

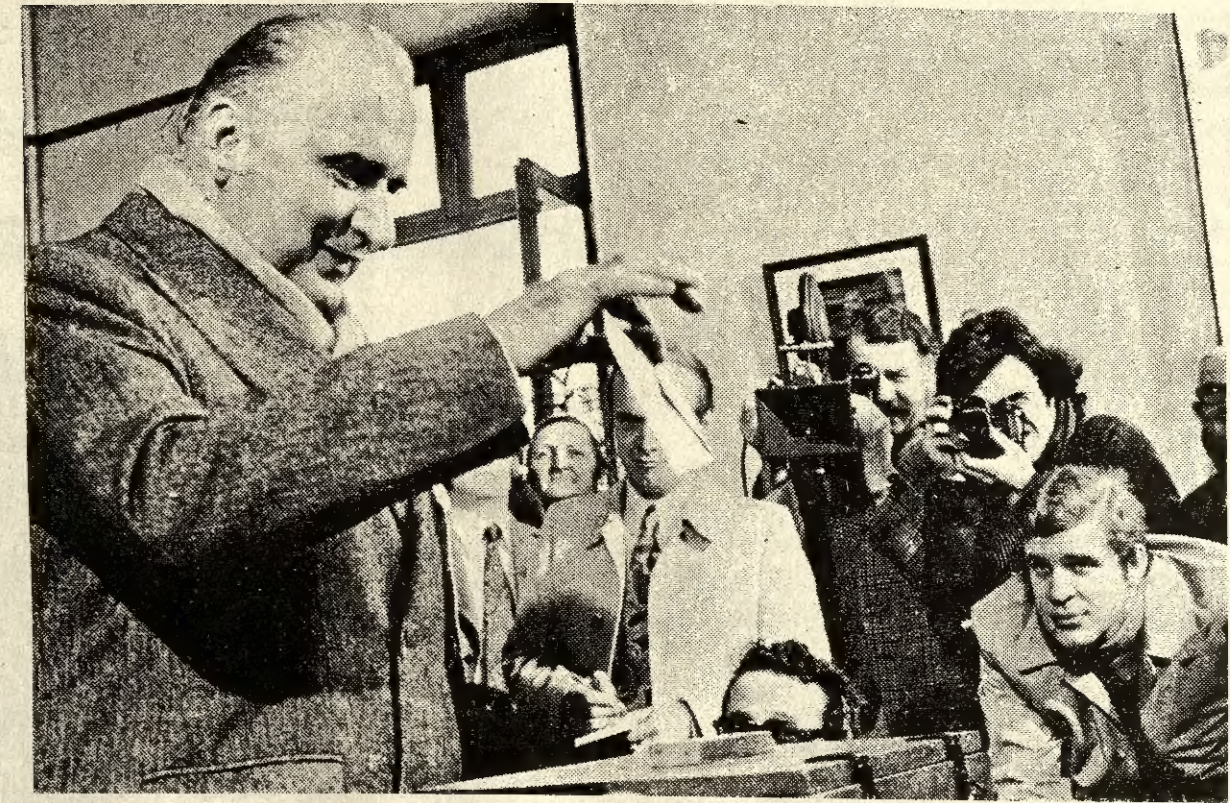
اول شيء تقوم به الشرطة هو تعريضنا للنساء المعتقلات بنجمة المساهمة في الانتفاضة . وعندما اعرينا عن الانزعاج ، كانوا يعطونا الثياب البيضاء التي يرتديها السجناء . كانوا يخاطبونا بصفتنا « اراهابيات » . ويمنعون علينا التحدث بصوت مرتفع او الضحك . نعيش في الزنزانات المظلمة من الصباح للمساء ومن المساء للصبح . حتى التوافد كانت مظلمة . كنا نقف في الصف لتناول الطعام . وغرة الطعام هي المناسبة الوحيدة للشرب . ذات مرة ، اصنبا جميعا بالاسهال ، لكن الحراس رفضوا السماح لنا بالخروج من الزنزانات ...

الزنزانات مظلمة بالمعتقلات . والبعض منا ينام قرب المراحيض ... كنا مضطرات للتفلسل في المياه الوسخة التي يتركها غيرنا من المساجين . والطعام ياتي في اوان كبيرة يعطوها الصدا . الوجبات نفسها لا تترك . والارز مليء بالحشرات في اغلب الاحيان . العديد منا كان يتقيأ ما ياكله . واللواتي يمنعن عن الطعام ، يعين بشتى الامراض . في المستوصف توجد ثلاث زجاجات ادوية فقط وبعض « الاسبرين » والفييتامينات . وعندما تصاب احدانا باحد الامراض السارية ، يجري عزلها في زنزانة منفردة حيث الهواء النقي لا يكاد يصل اليها . فتدهور حالتها .

اغتصاب وتعذيب وحرق

في اب ١٩٧١ ، نقلت بعض المعتقلات الى معسكر « ميرياما » . حيث تولت الحارسات تعريض بعضهن على بعض ، باستئصال الفتيات الثريات او ضعيفات النفوس . وكان المسؤولون عن المعسكر يبتزون الاموال من اهالي المعتقلات مقابل وعود كاذبة باطلاق سراحهن . وتواصل معتقلات سيلان رواية النطاق التي تعرضن لها :

عند توقيعنا ، علمتنا الشرطة بفظاظة بالغة واغصصوا العديد منا ، بينهم ثلاث نساء متزوجات تتراوح اعمارهن بين ٢٢ و ٤٥ سنة ... وقد جرى اغصاصهن وضربهن امام



أسباب ومعاني انتصار الديغوليين

لم يعزز مرشحو الحزب الشيوعي مواقعهم الا في ١٥ دائرة . وهذا دليل على أن العديد من الناخبين الاشتراكيين لم يلتزموا بالتصويت لمرشحي الحزب الشيوعي في الدورة الثانية . على صعيد الاكثية الحاكمة ، كرست الانتخابات الانقسام بين اطرافها . « اتحاد الديمقراطيين الجمهوريين » - وهو الحزب الديغولي الذي كان يتمتع باكثية سابقة - فقد هذه الاكثية ، في الوقت التي تعززت فيه مواقع دعاة التعاون مع الاصلاحيين وتوسيع صفوف الاكثية « الديغولية » من أجل تكوين « اكثية متجددة » في طبيعتها وتكوينها وطموحاتها . وهذا ما يلتقي عليه « الجمهوريون المستقلون » و « الديغوليون الجدد »

الاكثية الديغولية قادرة على الحكم بما نمثله من ثوق عددي . لكنها لا تستطيع أن تهمل ، سياسيا ، الانتفاخ على الاصلاحيين والوعود الانتخابية التي قطعنها . ويلقى هذا الاتجاه لدى الديغوليين استجابة من قبل احد اطراف المجموعة الاصلاحية بقيادة لوكاتيه ، الذي يدعو بومبيدو باعتدال الى تنفيذ بعض الاصلاحات . هذا في حين لا يزال سيراغان - شراييز ، زعيم الجناح الاخر من المجموعة الاصلاحية يؤكد على أن الاكثية الديغولية باتت مظلمة ، لا يبرج منها أي أمل .

هل يشرك الديغوليون الاصلاحيين في الحكومة المقبلة ؟ ان ذلك يتطلب تقديم عدد من التنازلات للانجاعات « الاوروبية » التي يمثلها لوكاتيه . ففي عام ١٩٦٩ مثلا ، سمحت فرنسا « الفيتو » الذي كانت قد فرضته منذ أيام ديغول على دخول بريطانيا السوق الاوروبية

(١١ آذار) كان خطاب بومبيدو حيث أكد انتفاحه على الاصلاحيين التي بدأها قبيل الدورة الاولى في تصنيفه للقوى بين تحالف اليسار من جهة وجميع القوى الاخرى من جهة اخرى . وقد خير بومبيدو الناخبين « ما بين النظام الشيوعي والنظام الديمقراطي الحر » ووعد بادخال « اصلاحات جريئة » عليه في حالة فوز الديغوليين تاخذ بعين الاعتبار ارادة الاصلاح التي عبر عنها الجمهور الانتخابي .

● نتائج الدورة الثانية ، وهي الحاسمة بالطبع ، باتت معروفة ، احتفظت الاكثية الموالية لبومبيدو باكثية المجلس المطلقة وان كانت حصتها قد انخفضت من ٣٧٢ مقعدا الى ٢٧٥ مقعدا ، وفشل الاصلاحيون التحول الى الحليف الضروري لتشكيل اكثية نيابية لكنهم نجحوا في اقامة كتلة نيابية تضم ٣٣ نائباً ، وتضاعفت نسبة التمثيل النيابي لتحالف اليسار الذي حصل على ١٧٦ مقعدا (٧٣ مقعدا للحزب الشيوعي مقابل ٣٤ في المجلس الماضي) . ولا شك أن تقسيما مختلفا للدوائر الانتخابية قد رفع من عدد نواب تحالف اليسار دون أن يعطي بالضرورة اكثية مقاعد المجلس .

والى جانب القسم القائم للدوائر الانتخابية ، لعبت مواقف الاصلاحيين دورا هاما في اضعاف مواقع الاشتراكيين والحقا الخسائر بهم . ويقدر ميثران - الامين العام للحزب الاشتراكي - هذه الخسائر ، ٢٥ مقعدا ومن جهة ثانية ، فان الاصوات التي نالها تحالف اليسار في الدورة الثانية ، انخفضت عنها في الدورة الاولى . وفي الوقت الذي عزز فيه مرشحو الحزب الاشتراكي مواقعهم في ٧ دوائر ،

انتهت الانتخابات الفرنسية الى عودة الديغوليين للحكم ، ولو باكثية متقلصة . ماذا حصل بين الدورتين الانتخابيتين وما معنى الانتصار الديغولي ؟

ام يغز في الدورة الاولى (٤ آذار) سوى ١٠ بالمئة من النواب اذ تمكنوا من الحصول على الاكثية المطلقة من الاصوات ، ومعظمهم من الديغوليين . وكانت النتائج ايجابية لتلك الدورة ٣٦ بالمئة للديغوليين وحلفائهم و ٢٦ بالمئة لتحالف اليسار و ١٤ بالمئة للاصلاحيين (جماعة لوكاتيه - شراييز) .

وبرز الحزب الشيوعي كأكبر قوة انتخابية بين احزاب اليسار ، بينما بدأ الاصلاحيون كعامل ترجيح في الدورة الثانية من المعركة الانتخابية . وبدأ السمي الحديث من قبل الديغوليين لاسمائهم ، واسميا جناح لوكاتيه .

وبالفعل دخل لوكاتيه في محادثات مع الديغوليين من أجل قطع الطريق على تحالف اليسار في الدورة الثانية وتم سحب عدد من المرشحين الاصلاحيين لصالح الديغوليين وحلفائهم . بينما اتخذ شراييز ، الزعيم الثاني الاصلاحى ، موقفا أكثر تصليا من الديغوليين ولجأ الى امكن دعم الاشتراكيين مع تشييده على محاربة مرشحي الحزب الشيوعي الفرنسي .

من جانب تحالف اليسار ، حصلت الانتخابات لصالح المرشحين الذين حددتهم نتائج الدورة الاولى . وبرز الاصوات التي سبقت الدورة الثانية

الجمعي

اسبوعين
سياسيين
عربيين

في هذا العدد:

- المقاومة : اهداف الحشود الاسرائيلية على الحدود الجنوبية.
- اميركا : حقيقة « الثورة البيضاء ».
- اميركا : اضطهاد الطلبة العرب من قبل المخابرات المركزية الاميركية.
- لبنان : محاكمات ضباط المكتب الثاني من وجهة نظر الجماهير.

بيروت - الاثنين ٢٦ - ٣ - ١٩٧٣ - العدد ٦١٤ - السنة الثالثة عشرة - الشهر ٢٥ قرشاً لبنانياً - 3-26-614-AL-HOURIAH

ماذا جرى في محادثات نيكسون - حسين؟

تفاصيل الاتفاق السري الأمريكي - الأردني - الاسرائيلي



كبيرة : على ماذا يمكن ان تلقى الاضراب والهيئات الديمقراطية واليسارية مع الاحزاب البيئية ؟ وكيف يمكن عزل ما يسمى السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية ، في منطقة تقع على عتبة مشروع جديد للنسوية السلبية ؟ وماذا يتبقى من مجالات اللقاء مع اليمين الطائفي اذا ما نغلت اسرائيل تهديداتها الاخرى ، وقامت بعملية على الاراضي اللبنانية تطلب فيها هذه المرة ليس وقف العمليات من الحدود الجنوبية ، وانما منع المقاومة من استخدام الارض اللبنانية لعملياتها في الخارج ؟

ان ما لم نستطع الحركة الجماهيرية فرضه على شكل حكومة جديدة لتلزم بتنفيذ المطالب العالقة والملحة ، لا تستطيعه ، بأي حال ، اوامير اللقاء مع شمعون او الجليل .

ثالثا : لقد بينت التحركات الجماهيرية الاخرى عدة قضايا اساسية . اولها اشتداد الوجه القمعي السافر للسلطة القاتلة وبهتان امكانية توليدها لبديل اصلاحي - ليبرالي . وينتج عن ذلك مباشرة ضرورة وعي حدود الحركة الديمقراطية . فهدد الحركة ، على اوليتها ، تخلف وتطعنات حسب نوع السلطة التي تتعامل معها . ان سلطة تمثل راسمالية متقدمة تملك جناحا اصلاحي غالبا هي سلطة تستطيع الرضوخ لضغوط حركة جماهيرية منظمة تنزع عبر هذه الضغوط مواقع ديمقراطية وتؤمن تحقيق بعض جوانب البرنامج الوطني للحركة الوطنية الديمقراطية . غير ان راسمالية مصرعيتها تجارية تابعة - في ظروف أزمة متفاقمة وعودة اشتد اطراف اقناعها السياسي تخلفا الى الحكم - تلمي على النضال الديمقراطي وظيفة اخرى ، ذات طابع دفاعي بالدرجة الاولى ، كما تفرس حدودا واضحة على امكان تحقيق بنود هامة من البرنامج الوطني للحركة الشعبية . وهذا يعني اولا بآول ، ان قدرة الحركة الجماهيرية على احتلال المواقع الديمقراطية وعلى انتزاع مطالب حيوية مباشرة باتت مهرونة ، الى ابعاد حد ، برص صغونها وتبين تنظيمها وتجزئتها صلاتها بالجماهير وتشديد نضالاتها وتطوير اساليبها . اي ان ثمن تحقيق المطالب الاولى بات يقتصر على قوة اكبر ، لا العكس . وهذه القوة لا يمكن للحركة الجماهيرية ان تستبدلها الا بتمهيق وعيها وتأييدها وتعزيز مؤسساتها النقابية والحزبية .

رابعا : ان السنة الاخيرة شاهدة تطورات هامة على صعيد قواعد الاحزاب البيئية ، تطورات تتم عن انفكك متزايد لثغات من البرجوازية الصغيرة عن ايدولوجية النظام وقبضته ، وهذا ما يشهد عليه نمو « تيسار وطني » ضمن الحزب القومي السوري وبوادر اتجاه يساري فيه . كما يشهد عليه تعزيز مواقع جناح ليبرالي ضمن حزب الكتائب . ان هذه التطورات كتيبة بسلب النظام والسلطة القائمة الكثير من زخم الاحتياطي الطائفي وشبهه الفاشستي الذي كانت تلجأ اليه ضد الحركة الوطنية والديمقراطية ، ان تمهيق أزمة احزاب اليمين ، والسعي لتحصيد كتلتها « الوسطية » واستمالة الاتجاهات المتقدمة في اوساطها مهمة رئيسية من مهام الحركة الوطنية الديمقراطية في المرحلة الراهنة . غير ان تحقيق هذه المهمة رهن بتشديد النضال ضد القيادات البيئية من اجل عزلها ، وبناء قوى الطبقة العاملة والفلاحين لتلعب دورها كعنصر استقطاب حاسم للبرجوازية الصغيرة المترددة .

لا بديل عن تنظيم المقاومة الديمقراطية ، وبناء المؤسسات النقابية الجماهيرية ، وتمهيق وتجزئ الوعي الطبقي والسياسي لدى اوسع الاوساط ، وتعزيز وتطوير وسائل العمل استعدادا لجولة من النضالات .

«التعديل الوزاري» بين حاجات الجماهير ومصالح أطراف السلطة

الى رئيس الجمهورية يترشح فيها انشاء «مجلس للشعب» ببوابة المجلس الحالي . مع تحفظ واضح تجاه مسألة الوزارة . وكل محاولات جر ريمون اده لصف المعارضة الرسمية لا تنزال تبوء بالفشل . وفي موقف كل الاطراف على الادعاءات الليبرالية عندما تتناقض مع المصالح الانتخابية الضيقة . فكما حاول ريمون اده البروز كزعيم ديمقراطي اصلاحي ، مرشح لرئاسة الجمهورية ، تعود هذه المصالح الى تقزيمه من جديد . لقد اقبل هنري اده - بوفيه ممثلا للكتلة الوطنية في الوزارة ، وجرى التهاون في ضخمة الكروناك وغض النظر عن غرر استئناسا لسوريا . ولكن في المقابل ، محاكمات ضباط المكتب الثاني السابقين قاتلة ، والاهم من ذلك ان السلطة وفرت الاعتمادات المطلوبة للمنطقة : بناء مركز لعلوم الانسان في جيبيل المدينة . شق اوتستراد طرابلس ، والشروع في شق الطرقات الداخلية في بلاد جيبيل . ازاء هذه « المكاسب » ، يخفي دور اده كحامي حمى الحريات والديمقراطية . فهو مع المظاهرات ، ولكن شرط ان لا تدور حول القضايا الاجتماعية (موقفه من مظاهرة غندور الثانية) . وكبدافع عن حق الاضراب ، ولكن ليس في موسم الصيف (لعدم تفكير المصطافين) .

«التعديل الوزاري» موضوع امام حزب الوطنيين الاحرار منذ ان تولت الوزارة الحكم تقريبا . ونوع الاعتراضات عليها يقيم فكرة واضحة عن مدى التعارض بين قضايا هذا الحزب وقضايا الجماهير . نصري الملووف معارض بسبب الائتان بوزير خارجي من خارج المجلس (ومبعد الخارجية مخصص للكتائوليك) وهي طائفة النائب الملووف . الاب سمعان الدويهي يشكو بتزايد من ابتلاع الحاشية لاجل التضيقات في زغرنا - الزاوية . غواد لحدود وهيب المهران ضد صفقات الاسلحة ، بطالبا من مدة بسحب الحزب لوزرائه وحلفائه (الخليل والاغور وساسين) . ورئيس الحزب - كيبيل شمعون - ازاء كل هذه الضغوط المتضاربة ، يجعل من الضعف قوة لكسب اكبر قدر من المكاسب . يطالب بتحويل الـ ٨٠ مليون المتبقية من رصيد تسليح الجيش للمشاريع العمرانية . ويشكو من نفاق الادارة وكثرة التذير . ويكثل على تلك يذكر قضية مبريات تعيين القضاة ، حيث جرى تخفيض مستويات الاختبار وتعيين القضاة الذين نالوا المدلات المتعدية . ولما كانت قضيته هذه قائمة مباشرة مع وزير من اعضاء حزب - بشير الاغور ، وزير العدل - يصرح بان شكواه ليست من الوزراء ، وانما من هم « حق الوزراء » .

وكل تليجات شمعون الى امكان التعاون مع جيبلاط ، وما يلوح وراء جيبلاط من شبح « الوامرة » الشيوعية والتقية « والتفكير »

الى رئيس الجمهورية يترشح فيها انشاء «مجلس للشعب» ببوابة المجلس الحالي . مع تحفظ واضح تجاه مسألة الوزارة . وكل محاولات جر ريمون اده لصف المعارضة الرسمية لا تنزال تبوء بالفشل . وفي موقف كل الاطراف على الادعاءات الليبرالية عندما تتناقض مع المصالح الانتخابية الضيقة . فكما حاول ريمون اده البروز كزعيم ديمقراطي اصلاحي ، مرشح لرئاسة الجمهورية ، تعود هذه المصالح الى تقزيمه من جديد . لقد اقبل هنري اده - بوفيه ممثلا للكتلة الوطنية في الوزارة ، وجرى التهاون في ضخمة الكروناك وغض النظر عن غرر استئناسا لسوريا . ولكن في المقابل ، محاكمات ضباط المكتب الثاني السابقين قاتلة ، والاهم من ذلك ان السلطة وفرت الاعتمادات المطلوبة للمنطقة : بناء مركز لعلوم الانسان في جيبيل المدينة . شق اوتستراد طرابلس ، والشروع في شق الطرقات الداخلية في بلاد جيبيل . ازاء هذه « المكاسب » ، يخفي دور اده كحامي حمى الحريات والديمقراطية . فهو مع المظاهرات ، ولكن شرط ان لا تدور حول القضايا الاجتماعية (موقفه من مظاهرة غندور الثانية) . وكبدافع عن حق الاضراب ، ولكن ليس في موسم الصيف (لعدم تفكير المصطافين) .

«التعديل الوزاري» موضوع امام حزب الوطنيين الاحرار منذ ان تولت الوزارة الحكم تقريبا . ونوع الاعتراضات عليها يقيم فكرة واضحة عن مدى التعارض بين قضايا هذا الحزب وقضايا الجماهير . نصري الملووف معارض بسبب الائتان بوزير خارجي من خارج المجلس (ومبعد الخارجية مخصص للكتائوليك) وهي طائفة النائب الملووف . الاب سمعان الدويهي يشكو بتزايد من ابتلاع الحاشية لاجل التضيقات في زغرنا - الزاوية . غواد لحدود وهيب المهران ضد صفقات الاسلحة ، بطالبا من مدة بسحب الحزب لوزرائه وحلفائه (الخليل والاغور وساسين) . ورئيس الحزب - كيبيل شمعون - ازاء كل هذه الضغوط المتضاربة ، يجعل من الضعف قوة لكسب اكبر قدر من المكاسب . يطالب بتحويل الـ ٨٠ مليون المتبقية من رصيد تسليح الجيش للمشاريع العمرانية . ويشكو من نفاق الادارة وكثرة التذير . ويكثل على تلك يذكر قضية مبريات تعيين القضاة ، حيث جرى تخفيض مستويات الاختبار وتعيين القضاة الذين نالوا المدلات المتعدية . ولما كانت قضيته هذه قائمة مباشرة مع وزير من اعضاء حزب - بشير الاغور ، وزير العدل - يصرح بان شكواه ليست من الوزراء ، وانما من هم « حق الوزراء » .

وكل تليجات شمعون الى امكان التعاون مع جيبلاط ، وما يلوح وراء جيبلاط من شبح « الوامرة » الشيوعية والتقية « والتفكير »

للمرة الثانية خلال الاشهر الاربعة الاخيرة ، يجري الحديث عن تعديل وزاري .

لم تستطع الحكومة في ظل التحركات الشعبية الواسعة التي عرفتها البلاد اخيرا : اضراب عمال معامل غندور ، تحرك مزارعي التبغ والمعلمين والطلاب . هذا على الرغم من ان اطرافا من المعارضة الرسمية : كرامسي ، النوبي ، التكتل البيروني القاهض لسلام ، هنري اده ، الخ ... لم ترد في المجاهرة بدعوتها الى التعديل الوزاري رغم ان الحركة الوطنية الديمقراطية كانت ترفع شعارات اسقاط الحكومة . غير ان القوى الرئيسية التي تحسم ميزان القوى بين اطراف السلطة الراهنة - ريمون اده ، الجليل ، شمعون - التفت حول رئيس الحكومة ، وحول تهويلاته بان النظام نفسه مهدد بالخطر . ولسان حالها ما عبر عنه شمعون بوضوح انه لا يجوز ان تسقط الحكومة « في مثل هذه الظروف » - اي تحت الضغط الشعبي . فمثل هذا الحدث لا بد وان يظهر على انه انتصار للقوى الوطنية الديمقراطية والحركة الشعبية جمعا . وهو ايضا سابقة خطيرة في تاريخ الطبقة الحاكمة اللبنانية باسرها حيث الوزارات تتغير عند تغير المهود ، وبمسد الانتخابات النيابية العامة ، وعندما يطرا خلا ما على تحالفات كتل السلطة . ونادرا ما سقطت وزارة امام المجلس النيابي نفسه ، فكيف بها تسقط امام ضغط الجماهير ؟؟

سقوط الحكومة تحت ضغط الحركة الجماهيرية وبالتأكيد فان سقوط الوزارة الحالية تحت ضغط الانتفاضة السياسية التي عمت البلاد مع مجزرة النبطية واضراب المعلمين الرسميين ، كان جديرا بان يكتسب - فيها لو حصل - طابع الانتصار للحركة الشعبية . واي وزارة كانت ستشكل ، في مثل تلك الظروف ، لا يمكن الا ان تكون محكومة بجسوس الانتفاضة السياسية وبضطرورة للتعاطي مع المطالب الملحة والمحددة للحركة الشعبية : قضايا مزارعي التبغ والمعلمين ، الغلاء ، الثبات في العمل ، والحريات النقابية .

غير ان عوامل عديدة تخلف للسلول دون تحقيق هذا الانتصار . الوضع العربي الراهن المتميز باشتداد الهجمات الابريالية والرجعية وبازدياد من تراخ انظمة برجوازية الدولتاجاهها طبيعة السلطة القائمة لجهة بروز الطابع الفردي المتزايد للحكم واتقارها الى البديل الاصلاحي القابل للاستجابة لضغوط الحاجات الجماهيرية الملحة ، ومن جهة ثانية ضعف المؤسسات الجماهيرية ، النقابية والحزبية ، وضعف المساهمة الجماهيرية الواعية والنظمية في تلك التحركات . كل هذه العوامل مجتمعة سمحت ببقاء الحكومة الحاضرة .

الا ان الاطراف التي توحدت امام اتساع الحركة الجماهيرية ، لم يكن بد من ان تستعيد تعارضاتها بعد زوال العاصفة . والقوى التي دعمت بقاء الحكومة ، تتحرك الآن لقبض ثمن النجدة ايام العشرة . وبعد انحسار ضغط قضايا الجماهير الملحة ، تنظر على السطح قضايا اطراف الاقطاع السياسي المختلفة ومصالحها الصغيرة .

... وتعديلا تحت ضغط اطراف السلطة هذا استؤنفت لمسية تبديل الوزارات التقليدية في محاولة لجمع معارضة موسمتنضم شمعون والجيل وكرامسي وجيبلاط واده . لقد اكتفى رئيس الكتائب بذكرته الشهيرة